

**أثر الأفصاح المحاسبي على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في  
ضوء مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق عمان  
المالي**

**The Impact of Accounting Disclosure on Investment  
Decision Process Due to the Financial Performance  
Indicators of Companies Listed in Amman Financial  
Market**

إعداد الطالبة

ورود عبد المطلب المبارك

إشراف الأستاذ الدكتور

بشير عبد العظيم البنا

رسالة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

٢٠١٥

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

تفويض

نحن الموقعون أدناه، نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حرية التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير إلى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

الطالب (ثلاثة مقاطع)	المشرف المشارك (إن وجد) (ثلاثة مقاطع)	المشرف الرئيس (ثلاثة مقاطع)
د. جعفر العقيم	.....	د. لاربي العقيم
التوقيع: ..... التاريخ: ٢٠١٥/٦/٢٨	التوقيع: ..... التاريخ: .....	التوقيع: ..... التاريخ: ٢٠١٥/٦/٢٨

ج

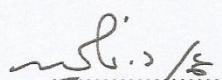
قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها" دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات  
المحاسبة الإبداعية في الشركات الصناعية"

وأجيزت بتاريخ: 2015/6/13

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة



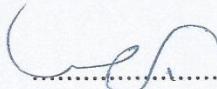
مشرفاً/رئيساً

1- الأستاذ الدكتور بشير البنا



عضوأ

2- الدكتور محمد شبطة



3- الأستاذ الدكتور إسماعيل التكريتي عضواً / خارجياً

شكر وتقدير

يقدم الباحث بتقديم فائق الشكر والتقدير

للأستاذ الدكتور

محمد صبحي أبو صالح

وذلك لمساعدته الجليلة في إعداد التحليل الاحصائي الخاص بالدراسة

الطالبة

ورود عبد المطلب المبارك

## إهداء

المُرْتَضَى دُعَا لَهُمْ وَغَمَرَنِي حَبْهُمْ وَعَطَفَهُمْ فَأَعِيشُ حَيَاةً أَفْضَلَ

الـ

أمـيـ

زوجـيـ

وأـلـادـيـنـ

## قائمة المحتويات:

ب.....	التفويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	شكر وتقدير
ه.....	إهداء
و.....	قائمة المحتويات:
ط.....	قائمة الأشكال:
ط.....	قائمة الجداول:
ك.....	قائمة الملاحق
ل.....	ملخص
ن.....	الملخص باللغة الانجليزية
١.....	الفصل الأول
١.....	الإطار العام للدراسة
٢.....	١- المقدمة
٣.....	٢- مشكلة الدراسة وعناصرها:
٦.....	٣- فرضيات الدراسة:
٨.....	٤- أنموذج الدراسة:
٩.....	٥- التعريفات الإجرائية:
١٢.....	٦- أهمية الدراسة:
١٣.....	٧- حدود الدراسة:

١٤ .....	<b>الفصل الثاني</b>
١٤ .....	<b>الإطار النظري والدراسات السابقة</b>
١٥ .....	<b>١- الإفصاح المحاسبي</b>
١٥ .....	١-١- مفهوم الإفصاح المحاسبي:
١٦ .....	٢-١- أهداف الإفصاح المحاسبي
١٧ .....	٢-٣- ضوابط عملية الإفصاح المحاسبي:
١٨ .....	٢-٤- مستويات الإفصاح المحاسبي:
٢١ .....	٢-٥- المعلومات التي يوفرها الإفصاح المحاسبي:
٢٣ .....	٢-٦- عناصر الإفصاح المحاسبي:
٢٤ .....	<b>٢- معيار المحاسبة الدولي الأول (عرض البيانات المالية):</b>
٢٥ .....	٢-١- الهدف من معيار المحاسبة الدولي الأول:
٢٦ .....	٢-٢- نطاق معيار المحاسبة الدولي الأول:
٢٦ .....	<b>٢- معيار المحاسبة الدولي السابع (التدفقات النقدية):</b>
٢٧ .....	٢-١- نطاق المعيار:
٢٨ .....	<b>٤- قرار الاستثمار المالي</b>
٢٨ .....	٤-١- مفهوم القرار الاستثماري:
٢٩ .....	٤-٢- أنواع قرارات الاستثمار المالي:
٣١ .....	٤-٣- المقومات الأساسية لقرارات الاستثمارية:
٣٣ .....	٤-٤- مخاطر الاستثمار المالي:
٣٥ .....	٤-٥- خصائص الاستثمار الجيد:
٣٦ .....	٤-٦- تقييم قرارات الاستثمار:
٣٩ .....	<b>٦- مفهوم وأهمية تحليل الأداء المالي:</b>
٣٩ .....	٦-١- مفهوم تحليل الأداء المالي .....
٤٠ .....	٦-٢- همية التحليل المالي.....
٤١ .....	٦-٣- عملية التحليل المالي: .....

٤٦ .....	٧-٢ الدراسات السابقة:
٤٦ .....	١-٧-٢ الدراسات باللغة العربية:
٥٩ .....	٢-٧-٢ الدراسات باللغة الانجليزية:
٧٠ .....	٨-٢ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....
٧٢ .....	<b>الفصل الثالث</b>
٧٢ .....	<b>الطريقة والإجراءات.....</b>
٧٣ .....	١- الطريقة والإجراءات:
٧٣ .....	٢- منهجية البحث:
٧٤ .....	٣- مصادر المعلومات:
٧٤ .....	٤- المجتمع والعينة:
٧٧ .....	<b>الفصل الرابع</b>
٧٧ .....	<b>نتائج التحليل الإحصائي.....</b>
٧٨ .....	١- الإحصاء الوصفي:
٧٩ .....	٢- اختبار الفرضيات:
١٠٣ .....	<b>الفصل الخامس.....</b>
١٠٣ .....	<b>مناقشة النتائج والتوصيات.....</b>
١٠٤ .....	نتائج الدراسة.....
١٠٦ .....	: التوصيات.....
١٠٨ .....	<b>قائمة المراجع:</b>
١٠٨ .....	المراجع باللغة العربية:
١١٣ .....	المراجع باللغة الإنكليزية:
١١٥ .....	<b>الملحق.....</b>

## قائمة الاشكال:

الصفحة	الشكل
٨	انموذج الدراسة

## قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٧٥	الشركات عينة الدراسة	(١-٣)
٧٧	نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات	(١-٤)
٧٨	أثر الإفصاح المحاسبي على معدل سعر السهم باستخدام تحليل التباين	(٢-٤) أ
٧٩	معاملات انحدار معدل سعر السهم على الإفصاح المحاسبي	(٢-٤) ب
٨٠	معاملات انحدار معدل سعر السهم على الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي الاول	(٢-٤) ج
٨٠	معاملات انحدار معدل سعر السهم على الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي السابع	(٢-٤) د
٨١	أثر الإفصاح المحاسبي على حجم التداول	(٣-٤) أ
٨٢	معاملات انحدار حجم التداول على الإفصاح المحاسبي	(٣-٤) ب
٨٣	معاملات انحدار حجم التداول على الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي الاول	(٣-٤) ج
٨٣	أثر الإفصاح المحاسبي على عدد الأسهم المتداولة	(٤-٤) أ
٨٤	معاملات انحدار عدد الأسهم المتداولة على الإفصاح المحاسبي	(٤-٤) ب
٨٥	معاملات انحدار عدد الأسهم المتداولة على الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي الاول	(٤-٤) ج

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(٤-٤) د	معاملات انحدار عدد الأسهم المتداولة على الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي السابع	٨٦
(٤-٥) أ	أثر الإفصاح المحاسبي على عدد العقود المنفذة	٨٧
(٤-٥) ب	معاملات انحدار عدد العقود المنفذة على الإفصاح المحاسبي	٨٨
(٤-٥) ج	معاملات انحدار عدد العقود المنفذة على الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي الأول	٨٩
(٤-٥) د	معاملات انحدار عدد العقود المنفذة على الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي السابع	٨٩
(٦-٤) أ	أثر الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي على معدل سعر السهم	٩٠
(٦-٤) ب	معاملات انحدار معدل سعر السهم على الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء لمالي	٩١
(٦-٤) ج	أثر الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي على حجم التداول	٩٣
(٦-٤) د	معاملات انحدار حجم التداول على الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي	٩٤
(٦-٤) ه	أثر الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي على عدد الأسهم المتداولة	٩٦
(٦-٤) و	معاملات انحدار عدد الأسهم المتداولة على الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء لمالي	٩٧
(٦-٤) ز	أثر الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي على عدد العقود المنفذة	٩٨
(٦-٤) ح	معاملات انحدار عدد العقود المنفذة على الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء لمالي	٩٩

## قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الملحق
١١٣	تقييم الإفصاح المحاسبي وفق معيار المحاسبة الدولي الأول	١
١٢٢	تقييم الإفصاح المحاسبي وفق معيار المحاسبة الدولي السابع	٢
١٢٨	معلومات المنشآت	٣
١٣٠	نتائج تقييم الإفصاح المحاسبي والتحليل المالي للمنشآت	٤

## أثر الإفصاح المحاسبي على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في ضوء مؤشرات

### الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق عمان المالي

اشراف: الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا

## ملخص

بعد الإفصاح المحاسبي المنتج الأخير للدورة المحاسبية، وهو في نفس الوقت المادة الخام التي يستخدمها المستفيدين لتحليل وتقييم الأداء المالي للمنشآت باختلاف أنواعها أحياناً، أو لتوجيه القرارات باختلاف أنواعها أحياناً أخرى.

يقوم البحث على دراسة أثر الإفصاح المحاسبي (متمثلاً بمعايير المحاسبة الدولي الأول (البيانات المالية) ومعايير المحاسبة الدولي السابع (التدفقات النقدية)) على عملية اتخاذ القرار الاستثماري (متمثلاً بمؤشرات التداول) في ضوء مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، حيث تم قياس نسبة الإفصاح المحاسبي من خلال تطوير تقييم لقياس نسبة البنود المطبقة فعلياً من متطلبات المعيار المحاسبي إلى البنود الواجب تطبيقها، ثم دراسة انحدار مؤشرات التداول على نسبة الإفصاح الناتجة عن التقييم مرة، وأخيراً دراسة انحدار مؤشرات التداول على كل من نسبة الإفصاح ومؤشرات الأداء المالي مرة أخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن هناك علاقة طردية غالباً بين التزام المنشآت بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ومؤشرات التداول، لكنها تفاوتت بين الدلالة الإحصائية أحياناً وانعدام هذه الدلالة أحياناً أخرى، كما توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الأداء المالي تعزز من تأثير الإفصاح المحاسبي على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

ن

**The Impact of Accounting Disclosure on Investment Decision  
Process Due to the Financial Performance Indicators of Companies  
Listed in Amman Financial Market**

**Supervisor: Dr. Basheer A. Al-Bana**

**Abstract**

Accounting disclosure is considered the final outcome of the accounting cycle, which is the raw material that beneficiaries occasionally use to the financial performance of different institutes, or to monitor different decisions.

The research studies the effect of accounting disclosure (according to the first international accounting standard (presentation of financial statements) and the seventh international accounting standard (the cash flows)) on finalizing investments decision (according to trade indicators), in light of the financial performance of the institutes listed in Amman Stock Exchange Market. Where the percentage of accounting disclosure was measured by developing an assessment to appraise the percentage of items from accounting standards requirements that actually match, in reference to the items that should be applied. After that, studying the trading indicators declination on disclosure percentage; resulted from the assessment, and finally studying trading indicators declination on the accounting disclosure and the financial performance percentages.

The study led to many results; such as, there is a positive relationship between the institutes' commitments to the financial closure and trade indicators; however, they sometimes vary in statistical significance and the lack of significance in other times. Moreover, the study indicated that the financial performance reinforces the effect of the financial disclosure in reaching investment decision, among the institutes that are listed in Amman Stock Exchange Market.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

١ - ١ المقدمة

٢ - ١ مشكلة الدراسة وعناصرها

٣ - ١ فرضيات الدراسة

٤ - ١ نموذج الدراسة

٥ - ١ التعريفات الإجرائية

٦ - ١ أهمية الدراسة

٧ - ١ حدود الدراسة

## ١-١ المقدمة

نظراً لمظاهر العولمة واتساع مفهومها المتاممي يوماً على يوم، صار من المجدى للشعوب البحث عن مصادر مختلفة للدخل إضافة للرواتب المحدودة أحياناً ووسيلة ادخار أحياناً أخرى، فصار اللجوء إلى الاستثمار في الشركات المساهمة العامة بديلاً مرضياً في كلا الحالتين. ومن هنا نشأت الحاجة إلى تقييم الشركات المساهمة العامة من الناحيتين الإدارية والمالية على حد سواء، ومن هنا أيضاً انطلقت مؤسسات دولية كبرى تعنى بتقييم الأداء المالي لهذه الشركات ضماناً لاستمرارية الشركة من جهة ولحقوق المستثمرين من جهة أخرى. والآن أصبحت الشركات المساهمة العامة مطالبة بتقديم تقارير سنوية توضح فيها كل ما لها وما عليها من التزامات وسياسات محاسبية وغير محاسبية، أطلق عليها محاسبياً الإفصاح المحاسبي.

يعد الإفصاح المحاسبي حجر الأساس لاتخاذ أي قرار استثماري. كما تعد مصداقيته الجسر الذي يربط بين الشركات العامة والمستثمرين. فكلما كان الإفصاح أكثر دقةً ووضوحاً كلما زاد رصيد الشركة لدى المستثمر أماناً وبالتالي زاد إقباله على أسهمها، مما أدى إلى ارتفاع أسعار أسهمها، وذلك حسب نظرية العرض والطلب الاقتصادية، وكذلك زيادة كل من حجم تداول أسهمها وعدد الصفقات المبرمة الخاصة بتداول الأسهم فكانت النتيجة لصالح كلِّ من الشركة والمستثمر على حد سواء.

يبني القرار الاستثماري على العديد من الأسس، الأداء المالي للشركة هو أحدها بل يعد الأهم. تتبع هذه الأهمية من أسباب الاستثمار الموضحة آنفاً، كون أن المستثمر يلجأ إلى الاستثمار أما لزيادة دخله ومن هنا تأتي أهمية مؤشرات الربحية والاستثمار والتدفق النقدي أو للإدخار فتتأتى

هنا أهمية كل من مؤشرات المديونية والسيولة، حيث ينتمي البحث أربعة مؤشرات هي (معدل دوران رأس المال، نسبة العائد على الأصول، ريع السهم ونسبة المديونية)، أما القرار الاستثماري فيتم قياسه من معدل سعر السهم والخاضع منطقياً إلى قانون العرض والطلب بالإضافة إلى كل من حجم التداول وعدد الأسهم التي تم تداولها وعدد العقود المنفذة.

يتناول البحث الإفصاح المحاسبي الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها أربع وثلاثون شركة حسب ما هو مذكور في الموقع الرسمي لسوق عمان للأوراق المالية من خلال معيارين أساسيين هما كلٍ من المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض البيانات المالية)، المعيار المحاسبي الدولي السابع (بيانات التدفق النقدي) ودراسة أثر هذين المعيارين على عملية اتخاذ القرار الاستثماري بناءً على مؤشرات عملية اتخاذ القرار متمثلة بمعدل سعر السهم، حجم التداول، عدد الأسهم المتداولة وأخيراً عدد العقود المنفذة في السنة التالية للإفصاح المنشور كمؤشر لاتخاذ القرار الاستثماري في هذه الشركات. آخذين بنظر الاعتبار أثر الأداء المالي للشركات.

## ٢-١ مشكلة الدراسة وعناصرها:

يعتمد النجاح في الاستثمار على عوامل عديدة، أهمها صدق المعلومات المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، التي تؤدي إلى دقة القرار المتتخذ وبالتالي إلى نجاح الاستثمار أو فشله، فإذا جاء الإفصاح المحاسبي لشركة ما دقيقاً، بوقت مناسب وتكلفة مقبولة أدى إلى قرار سليم. على هذا فإن مشكلة البحث هي دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في ضوء الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق عمان المالي. ولتحقيق هذا

الغرض يجب الإجابة عن السؤال التالي:

هل يوجد أثر للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية)، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على عملية اتخاذ القرار الاستثماري (معدل سعر السهم، وحجم التداول، وعدد الأسهم المتداولة، وعدد العقود المنفذة) في ضوء مؤشرات الأداء المالي (معدل دوران رأس المال العامل، والعائد على الأصول، وريع السهم، ونسبة المديونية) للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؟

ويترافق مع هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية)، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على معدل سعر السهم خلال فترة القياس؟
- هل يوجد أثر للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية)، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على حجم التداول خلال فترة القياس؟
- هل يوجد أثر للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية)، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على عدد الأسهم التي تم تداولها خلال فترة القياس؟
- هل يوجد أثر للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية)، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على عدد العقود المنفذة خلال فترة القياس؟

- هل يوجد أثر للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية)، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على عملية اتخاذ القرار الاستثماري (معدل سعر السهم، وحجم التداول، وعدد الأسهم المتداولة، وعدد العقود المنفذة) يعزى إلى المتغيرات الضابطة (مؤشرات الأداء المالي (معدل دوران رأس المال العامل، والعائد على الأصول، وريع السهم، ونسبة المديونية))؟

### ١-٣ فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة الفرضية الصفرية أساساً لها، ومن هذا المنطلق فإنها تقوم بتبني الفرضيات

التالية:

**الفرضية الرئيسية الأولى:**

$H_0$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) للإفصاح المحاسبي

(المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية) ، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي))

على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في ضوء مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق

عمان للأوراق المالية.

وتتفق عنها الفرضيات التالية:

$H_{01}$ : لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض

•

البيانات المالية) ، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على معدل سعر السهم خلال

فترة القياس.

$H_{02}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) للإفصاح

•

المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية) ، والمعيار المحاسبي السابع

(بيانات التدفق النقدي)) على حجم التداول خلال فترة القياس.

- H<sub>03</sub>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية) ، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على عدد الأسهم المتداولة خلال فترة القياس.
- H<sub>04</sub>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية) ، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على عدد العقود المنفذة خلال فترة القياس.
- H<sub>05</sub>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) للإفصاح المحاسبي (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية) ، والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على عملية اتخاذ القرار الاستثماري متمثلًا ب (معدل سعر السهم، وحجم التداول، وعدد الأسهم المتداولة، وعدد العقود المنفذة) في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية يعزى إلى المتغيرات الضابطة (مؤشرات الأداء المالي (معدل دوران رأس المال العامل، والعائد على الأصول، وربيع السهم، ونسبة المديونية)).

#### ١- ٤ أنموذج الدراسة:

##### المتغير التابع

مؤشرات اتخاذ القرار الاستثماري في  
الشركات المساهمة العامة في الأردن

- ١. معدل سعر السهم في السنة التالية
- ٢. حجم التداول
- ٣. عدد الأسهم المتداولة
- ٤. عدد العقود المنفذة

المتغير المستقل  
الإفصاح

- معيار المحاسبة الدولي الأول:  
البيانات المالية
- معيار المحاسبة الدولي السابع:  
بيانات التدفق النقدي



مؤشرات الأداء المالي للشركات

##### المتغيرات الضابطة (مؤشرات

- معدل دوران رأس المال العامل
- العائد على الأصول (الموجودات)
- ريع السهم
- نسبة المديونية %

الشكل رقم (١)

##### أنموذج الدراسة

من إعداد الطالبة استنادا إلى المصادر التالية: بورصة عمان، سكيك ٢٠١٠، العنزي

٢٠١٣، معايير المحاسبة الدولية Gibson 2013

## ١-٥ التعريفات الإجرائية:

**القرار الاستثماري:** هو قرار يتخذ لاختيار بين البديل الاستثمارية المطروحة من خلال تحليل ودراسة البيانات المالية للشركات المطروحة وجدواها بالنسبة للمستثمر وذلك وفقاً لعدد من المعايير المالية والاقتصادية.

**الشركات المساهمة العامة:** هي شركات لا يملكها شخص محدد، حيث يتكون رأس مالها من أسهم ذات قيمة مالية موحدة قابلة للتداول في الأسواق المالية، ولا تتعدي المسؤولية القانونية للمساهمين عن قيمة أسهمهم في الشركة، وغالباً ما تخضع هذه الشركات لقوانين محددة من قبل منشآت حكومية خاصة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة في الأردن، ويبلغ عددها ٢٣٧ شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

**الإفصاح المحاسبي في شركات المساهمة العامة:** هو المعلومات المحاسبية التي توفرها الشركات المساهمة العامة والذي يتم من خلال تحقيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وما يخص البحث منها هو كل من المعيارين، معيار المحاسبة الدولي الأول والخاص بعرض البيانات المالية، ومعيار المحاسبة الدولي السابع والخاص ببيان التدفق النقدي.

**معيار المحاسبة الدولي الأول (عرض البيانات المالية):** يهدف هذا المعيار إلى بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام وذلك لضمان امكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة لفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، حيث

يحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية.

**المعيار المحاسبة الدولي السابع (بيان التدفقات النقدية):** يهدف هذا المعيار إلى إلزام الشركات بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية، وما يعادلها للمشروع بواسطة بيان التدفقات النقدية والذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى ثلاثة فئات: التدفقات التشغيلية، والتدفقات الاستثمارية، وأخيراً التدفقات التمويلية.

**معدل سعر السهم السنوي:** هو مجموع اسعار السهم لأ أيام العمل خلال سنة كاملة مقسوما على عدد أيام العمل في سنة معينة

$$\text{معدل سعر السهم السنوي} = \frac{\text{مجموع اسعار السهم لـ أيام العمل}}{\text{عدد أيام العمل}}$$

**حجم التداول:** هو مقياس يبين حجم الأسهم التي تم تداولها خلال فترة معينة مقدرة بقيمتها المالية

**عدد الأسهم المتداولة:** هو مقياس يمثل عدد الأسهم التي تم تداولها خلال فترة معينة

**عدد العقود المنفذة:** هو عدد عقود بيع الأسهم المنفذة فعلياً خلال فترة معينة

**مؤشرات الأداء المالي:** هي مجموعة من النسب يستند إليها المستفيدين في تقييم وضع الشركة العام وقدرتها على تجاوز المعوقات وتحقيق الأرباح ومنها نسب السيولة والربحية وغيرها.

**معدل دوران رأس المال العامل:** هو العلاقة بين كل من المبيعات ورأس المال العامل ويحسب بالشكل التالي:

$$\text{رأس المال العامل} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{رأس المال العامل}}$$

**العائد على الأصول (الموجودات):** هي نسبة تقيم العلاقة بين الربح التشغيلي وحجم التداول. حيث تعكس هذه النسبة كفاءة كل من أنشطة العمليات والأنشطة الاستثمارية. كما يمكن حسابه كالتالي:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{متوسط قيمة الأصول}}$$

**ريع السهم:** هي نسبة توضح العلاقة بين حصة السهم من الأرباح وقيمة السوقية

$$\text{ريع السهم} = \frac{\text{ربح السهم الواحد}}{\text{القيمة السوقية للسهم}}$$

**نسبة المديونية:** هي نسبة توضح العلاقة بين إجمالي الديون إلى حقوق الملكية،

ويمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

## ٦-١ أهمية الدراسة:

تعد الأردن من الدول الأقل حظاً من ناحية وفرة الثروات الطبيعية، لذا فإن تشجيع الاستثمار التجاري والصناعي يعد بديلاً اقتصادياً جيداً، ومن هنا حتمت الضرورة إصدار قوانين وإنشاء هيئات تشجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما تم إنشاء سوق عمان للأوراق المالية فاتحاً ذراعيه لشركات متعددة منها الوطنية والدولية لفتح أبواب أوسع للمواطن كما المقيم في الأردن للاستثمار بما يخدم الاقتصاد الأردني ويعززه.

تلافياً لغبن حق المستثمر في سوق عمان للأوراق المالية ومنعاً للتلاعب من قبل الشركات بإفصاحها، حتمت الحكومة الأردنية من خلال سلطتها المتمثلة بوزارة التجارة والصناعة الأردنية على الشركات المساهمة العامة طرح إفصاحها المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومن هنا انطلقت أهمية البحث العملي مقيماً لمستوى مصداقية الإفصاح المحاسبي للشركات الأردنية، دارساً مدى استفادة المستثمر من هذا الإفصاح والتحليلات المالية لهذه الشركات ومدى تأثره بها وأثرها على سوق التداول في بورصة عمان.

**٦-٧ حدود الدراسة:****الحدود المكانية:****سوق عمان المالية (عمان / الأردن)****الحدود الزمنية:**

تغطي الدراسة الإفصاح المحاسبي لشركات الاستثمار المالي المدرجة في بورصة عمان للفترة

بين (٢٠١٤-٢٠١٣) ومعلومات السوق للفترة (٢٠١٠-٢٠٠٩)

**الحدود الفكرية:**

أن جميع معايير المحاسبة الدولية تتدخل بكل تفصيل من تفاصيل التقارير المالية، لكن ما

يخص إطار البحث منها هما المعيار المحاسبي الأول (البيانات المالية)، والمعيار المحاسبي

السابع (التدفقات النقدية) دراسة أثر الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات هذين المعيارين على اتخاذ

القرارات الاستثمارية.

كما وأن البحث لن يتطرق إلا على قرارات الاستثمار في شركات الاستثمار المالي (الوساطة

المالية) باعتبارها شركات تعتمد الاستثمار في مختلف القطاعات.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

- ١-٢      الإفصاح المحاسبي
- ٢-٢      معيار المحاسبة الدولي الأول (عرض البيانات المالية)
- ٣-٢      معيار المحاسبة الدولي السابع (التدفقات النقدية)
- ٤-٢      قرار الاستثمار المالي
- ٥-٢      دور معايير المحاسبة الدولية في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية
- ٦-٢      مفهوم وأهمية تحليل الأداء المالي
- ٧-٢      الدراسات السابقة

## ١-٢ الإفصاح المحاسبي

### ١-١-١ مفهوم الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح لغة هو المصدر من "أفصح، يفصح، إفصاحاً فهو مفصح، وأفصح الأمر معناها وضح الأمر"، فالإفصاح هو الإيضاح. كما يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه "عملية توضيح جميع المعلومات المتعلقة بالشركات والتي من شأنها أن تؤثر في القرار الاستثماري [www.investopedia.com](http://www.investopedia.com)". كما ورد تعريف آخر لمفهوم الإفصاح في موقع [www.businessdictionary.com](http://www.businessdictionary.com) والذي نص على أن الإفصاح المحاسبي "يعني الكشف الموثق أو القانوني للحقائق الجوهرية (أو المعلومات الغير معروفة بصورة عامة) في البيانات المالية أو في الملاحظات الملحة بها (الحواشي)". ولخص (هندريكسن ٢٠٠٥) مفهوم الإفصاح بأنه "هدف القوائم المالية بعد تحديد من تقدم له المعلومات المالية وتعيين الغرض الذي تقدم من أجله". وأخيراً فقد نص تعريف قاموس أوكسفورد للمحاسبة (Oxford Dictionary of Accounting) للإفصاح على أنه "عملية توفير المعلومات المالية وغير المالية، بشكل دوري للمهتمين بالأنشطة الاقتصادية لمنظمة معينة. حيث تُبين هذه المعلومات عادة في التقارير السنوية للشركات أو في حساباتها، والتي تتضمن كل من القوائم المالية والمعلومات المالية وغير المالية الأخرى".

وأن للإفصاح المحاسبي محددات تلخصها سياسات الشركة المحاسبية والمعايير المحاسبية المعتمدة من قبل الشركة، وهذه المحددات هي من ينظم شكل ومحويات تقاريرها السنوية.

## ٢-١-٢ أهداف الإفصاح المحاسبي

الهدف الأساس لإصدار كل من مبادئ معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية هو إرشاد الشركات في عملية إصدار المعلومات الاقتصادية (الإفصاح) بما يساعد صانعي القرار على اتخاذ قرارات أفضل. وبصورة أخرى فإن الهدف من إعداد التقارير المالية للمنشآت من منظور اقتصادي واسع النطاق هو تعزيز كفاءة تخصيص رأس المال العالمية (Young 2013).

ان الإفصاح في إعداد التقارير المالية يعبر عن المعلومات الضرورية التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال الكفؤة. ويفترض هذا وجوب عرض معلومات كافية تسمح بالتبؤ باتجاهات التوزيعات المستقبلية، واختلاف وتغير الإيرادات المستقبلية" (هندريكسن ٢٠٠٥). كما أشار هندريكسن في فقرة أخرى إلى وجوب "التركيز على تفضيلات المستثمرين وال محللين الماليين وبالنتيجة فإن الهدف الابيجي للإفصاح هو إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية والملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة أن تزيد منافع المعلومات عن تكاليف انتاجها. ويفترض هذا القول بأن تحدف المعلومات غير المهمة نسبياً لكي تجعل عرض المعلومات ذات مغزى ومفهوم".

### ٣-١-٢ ضوابط عملية الإفصاح المحاسبي:

يخضع الإفصاح المحاسبي بصورة عامة إلى ضوابط تصدرها لجان المحاسبة الدولية، إلا أن هذا لا يمنع وجود بعض التفاوت بين الدول، وقد أشار (لطفي ٢٠٠٥) إلى أسباب الاختلاف في ممارسات الإفصاح المحاسبي بين الدول مبيناً مجموعة من الأسباب موضحاً "أن الإفصاح يختلف من دولة إلى أخرى، وعلى سبيل المثال زادت المئات من الشركات الإفصاح كنتيجة لاتباع الاختياري لمعايير المحاسبة الدولية وللتتمشى مع متطلبات سوق المال الأمريكية حتى يمكنها التسجيل في الولايات المتحدة، أو لل التجاوب مع طلبات المستثمرين وال محللين للمعلومات. ومع ذلك قد يستمر وجود الفروق بين الدول خصوصاً الشركات الكبرى التي لا تتفاعل مع سوق رأس المال العالمي أو أسواق المنتجات العالمية". (لطفي ٢٠٠٥)

وبالنسبة لتطبيق الإفصاح في دول العالم فإنها "تتأثر أيضاً بالتنظيمات الحكومية، والتي تهدف إلى المحافظة على مصداقية سوق رأس المال الوطنية، وقد توصلت البورصات إلى أن استمرار النمو والنجاح يعتمد على وجود أسواق عالية الجودة مع وجود حماية فعالة للمستثمر، ونتيجة لذلك أصبحت متطلبات الإفصاح أكثر تفصيلاً ويراقبها كل من واصعي النظم بورصة الأسهم، وسوف يستمر الاتجاه نحو حماية أكبر للمستثمرين والتشجيع على الإفصاح، طالما تواجه البورصات منافسة متزايدة من نظم التبادل الأقل تنظيماً". (لطفي

(٢٠٠٥)

"وبصفة عامة فإن ممارسات ومعايير الإفصاح تتأثر بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية، ومستوى التنمية الاقتصادية، ومستوى التعليم، والمستوى الثقافي." (المصدر السابق)

وأخيراً فإنه من الممكن القول: إن لا قاعدة ثابتة له وليس له من ضوابط محدد، وذلك لأن لكل منشأة الحق في اختيار السياسة المحاسبية التي تتبعها حسب الأفضل والأنسب وبما يتسق مع متطلبات النظام المحاسبي في الدول لإنتاج معلومات تتميز بالصحة والدقة، بما يخدم مستخدمي هذه المعلومات.

#### **١-٤ مستويات الإفصاح المحاسبي:**

لقد تطرق كل من (مطر والسيوطى ٢٠١٢) إلى مستويات الإفصاح المحاسبي، حيث تم تلخيص تلك المستويات في مستويين هما:

١. المستوى المثالي من الإفصاح
٢. المستوى الممكن من الإفصاح

وفيما يلي تفصيلاً عن هذين المستويين:

١. المستوى المثالي من الإفصاح: من الممكن تحديد العوامل والاعتبارات التي تحدد

المستوى المثالي للإفصاح من الناحية النظرية البحتة، إلا أن هذا المستوى لا يمكن

توفيره من الناحية الواقعية وذلك يرجع لعدة أسباب من أهمها:

أ. عدم الالمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة لقرارات التي تتطلب

إلى البيانات المحاسبية كمدخلات لها

ب. عدم الالمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات

المحاسبية

ج. التفاوت بين درجة استجابة متلقي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر

لهم بموجب بدائل نظم القياس المحاسبي المختلفة، والتي قد تكون مصاديقها محل تساؤل

بسبب حقيقة خضوع هذه النظم للعديد من المحددات والقيود التي تضعها مجموعة من الفروض

والمبادئ والأعراف المحاسبية، التي تحكم أساليب جمع مخرجات هذه النظم وقياسها

٢. المستوى الممكن من الإفصاح (الإفصاح المحاسبي المناسب أو الواقعي أو

المتاح): ان معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب ان يكون مرنا في إطار

عناصره الرئيسية التي تشمل:

أ. طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

ب. الطرف أو الأطراف التي سوف تستخدم هذه المعلومات

ج. توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات كما تمت الإشارة في نفس المصدر إلى

محددات لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التي تطرقـت

فيها إلى ماهية الإفصاح المناسب بما يلي:

"إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارفـ عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية

(الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحـتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضاً باللاحظات المرفقة بها. وبمدى ما فيها من تفاصيل،

وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمـي هذه القوائم". وقد عرف

(هندريكسن ٢٠٠٥) "الإفصاح المناسب بأنه الإفصاح الذي يحتوي على معلومات جوهرية

تفيد المستثمرين وغيرهم بحيث يكون كافياً وعادلاً وكاملاً".

وقد اتجـه بعض الباحثـين والكتاب اتجـاهـاً آخرـاً في تقسيـم الإفصاح المحاسبـي، حيثـ

قسمـوا الإفصاح المحاسبـي على النحو التالي:

١. الإفصاح الكافي: هو الإفصاح الأكثر شيوعـاً، ولكـنه يفترض أدنـي مقدارـ من

الإفصاح حتى يتوافقـ مع هـدف جـعل القـوائم المـالية غير مـضـلة.

٢. الإفصاح العادل: هو الإفصاح الذي ينطوي على هدف أخلاقي بتطبيق معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للقواعد المالية.

٣. الإفصاح الكامل: هو الإفصاح الذي يقوم بعرض جميع المعلومات الملائمة. وقد ينظر إليه أحياناً على أنه يحتوي على معلومات زائدة، ومن ثم فهو غير ملائم.

كما تطرق (هندريكسن ٢٠٠٥) إلى ما يسمى بالإفصاح الواقعي، وهو "الإفصاح عن المعلومات الملائمة المعلومات الملائمة بما يجنب المفاجآت التي يمكن أن تغير النظرة إلى المنشأة، بالإضافة إلى أنها تسعى إلى إعطاء المستثمرين ثقة أكبر في المعلومات المالية المتاحة لهم".

#### **٤-٥ المعلومات التي يوفرها الإفصاح المحاسبي:**

من الممكن تقسيم المعلومات التي يوفرها الإفصاح المحاسبي إلى ثلاثة محاور أساسية (هندريكسن ٢٠٠٥):

١. الإفصاح عن المعلومات الكمية: عند اختيار معايير لتقرير أي البيانات الكمية تعتبر مهمة وجوهرية للمستثمرين والدائنين، يجب أن نركز على المعلومات المالية، أو المعلومات الأخرى، التي يمكن أن تستخدم في نماذج القرارات.

٢. الإفصاح عن المعلومات غير الكمية: وهي المعلومات الخاصة بالسياسات المحاسبية وتفسيراتها والطرق المعتمدة في حساب البنود وغيرها، حيث تعتبر المعلومات غير الكمية ملائمة والإفصاح عنها مثراً إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات. أي أنها

تعتبر ملائمة إذا أضافت إلى إجمالي منفعة المعلومات ما يعوض أثر زيادة التفاصيل وصعوبة التحليل ويزيد عنه.

٣. الإفصاح عن السياسات المحاسبية: إن السياسات المحاسبية المتبعة في المنشآت تختلف من منشأة إلى أخرى نتيجة لأسباب عديدة، مما جعل قابلية مقارنة القوائم المالية أصعب بالنسبة لمتخذى القرارات. وبناءً عليه فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يقدم المساعدة في تفسير أفضل للقوائم المالية لأية منشأة معينة، وبذلك يؤثر على قرارات الاستثمار.

٤. الإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية: قد تؤدي المنشأة إلى تغيير في مبادئها أو إجراءاتها المحاسبية نتيجة لسبب معين بما يمثل ضرورة لتقويم أنشطتها، شرط وجود مبرر منطقي لهذه التغييرات، ونتيجة لذلك فان على المنشأة الإفصاح عن هذه التغييرات وادراجها في القوائم المالية الخاصة بالشركة مقترنة بمبرراتها.

وتتضمن التغييرات المحاسبية التغيير في المبادئ المحاسبية، أو التقديرات المحاسبية، أو وحدة التقرير. ويعتبر الإفصاح عن هذه التغييرات - مثل الإفصاح عن السياسات المحاسبية - ضروريا من أجل الوصول إلى قرارات استثمارية مثلية.

٥. الإفصاح عن الأحداث التالية بعد صدور القوائم: في حالة حدوث احداث تنتج عنها معلومات جوهرية أو معروفة تالية لتاريخ إصدار القوائم، وقبل إكمال التقارير المالية فان الإفصاح عنها في التقارير المالية يعد ضرورة. كما يمكن تلخيص هذه الأحداث بثلاثة أنواع محددة هي:

- أ. الأحداث التي تؤثر مباشرة على المقادير التي تظهرها القوائم المالية
- ب. الأحداث التي تؤثر على استمرار التعبير الصادق للميزانية العمومية، أو العلاقات بين أصحاب الحقوق، أو تؤثر بصورة جوهرية على فائدة تقارير السنوات السابقة في استخدامها كأساس لإعداد تبوّات السنة الجارية
- ج. الأحداث التي قد تؤثر على العمليات أو القيم المستقبلية بدرجة مهمة

#### **٦-١-٢ عناصر الإفصاح المحاسبي:**

وحتى يؤدي الإفصاح المحاسبي دوره في تقديم المعلومات التي تخدم الأطراف ذوي الحاجة أو العلاقة يشترط توافر المقومات والعناصر التالية (مطر والسيوطى ٢٠١٢):

١. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: حيث يتمثل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية مع التركيز على فئات المالك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين
٢. تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية
٣. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها
٤. تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
٥. توقيت الإفصاح عن البيانات المالية

ومن زاوية المعايير المحاسبية الدولية – محل البحث – يأتي الإفصاح من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية جمِيعاً فهي تتدخل في كل تفصيلات التقارير المالية، ولكنها في هذا البحث قد اقتصرت على معيارين رئيسين هما معيار المحاسبة الدولي الأول (البيانات المالية)، ومعيار المحاسبة الدولي السابع (التدفقات النقدية) وذلك لعلاقتها الوثيقة بعملية التحليل المالي والذي ينشأ عنه مؤشرات الأداء المالي التي تمثل المتغير الضابط في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

## **٢-٢ معيار المحاسبة الدولي الأول (عرض البيانات المالية):**

"يغطي المعيار المحاسبي الأول القوائم المالية ذات الغرض العام، ويبداً المعيار بعرض الأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يغطي بشكل مفصل محتويات تلك القوائم" (أبو نصار وحميدات ٢٠١٤). كما أشار كل من (ميرزا وهولت ٢٠١١) إلى أن هذا المعيار "يقوم بتقديم إرشادات حول عرض (البيانات المالية ذات الأغراض العامة) ويضمن بالتالي قابلية المقارنة مع البيانات المالية للمنشأة لفترات سابقة وتلك البيانات الخاصة بمنشآت أخرى." كما أشار نفس المصدر إلى "تقديم هذا المعيار المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية والإرشادات حول هيكلها والمتطلبات الدنيا لمحتواها بالإضافة إلى مكونات البيانات المالية التي تعتبر بمجملها مجموعة كاملة من البيانات".

## ١-٢-٢ الهدف من معيار المحاسبة الدولي الأول:

استهدف معيار المحاسبة الدولي الأول مجموعة من الأهداف أهمها (معايير المحاسبة الدولية ٢٠١٣):

١. تحديد الأسس الواجب اتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.
٢. التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر الفترات المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
٣. تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.

ويمكن أن يكون الهدف من هذا المعيار هو "بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشأة في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية (وهو ما اتفق فيه مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)" (القاضي وحمдан ٢٠١١).

أما فيما يتعلق بالغرض من إصدار القوائم المالية ذات الغرض العام، فهو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمنشأة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، بحيث

تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

## **٢-٢ نطاق معيار المحاسبة الدولي الأول:**

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المحتويات والشكل الذي يتوجب ان تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يتم اعدادها وعرضها طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (أو ما تسمى المعايير الدولية للتقارير المالية) IFRS. يقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تخدم مستخدمي القوائم المالية الذين لا يملكون السلطة أو التأثير في الحصول على بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات (معايير المحاسبة الدولية ٢٠١٣).

## **٣-٢ معيار المحاسبة الدولي السابع (التدفقات النقدية):**

يتناول معيار المحاسبة الدولي السابع (قائمة التدفقات النقدية) متطلبات اعداد قائمة التدفقات النقدية وهي القائمة التي تبين المفروضات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة. ويلاحظ ان هذا المعيار يقوم بتحديد القواعد المتعلقة بإعداد بيانات التدفق النقدي واعداد التقارير حولها. وبذلك يكون معيار المحاسبة الدولي السابع قد جاء متمماً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول (عرض البيانات المالية) والذي الزم الشركات بعرض بيانات التدفق النقدي كجزء من البيانات المالية (معايير المحاسبة الدولية ٢٠١٣).

### ١-٣-٢ نطاق المعيار:

ينبغي على جميع المنشآت عرض بيانات التدفق النقدي كجزء لا يتجزأ من البيانات المالية لكل فترة تعرض عنها تلك البيانات ويتم عرضها كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية (معايير المحاسبة الدولية ٢٠١٣).

## ٤-٤ قرار الاستثمار المالي

### ١-٤ مفهوم القرار الاستثماري:

يعرف الاستثمار بأنه "التضحية بالقيمة الحالية المؤكدة لمبالغ معينة مقابل الحصول على قيمة أكبر غير مؤكدة مستقبلاً، وقد يتم توجيهه الاستثمار في أراضٍ ومباني وألات وهو ما يُعرف بالاستثمار المادي أو قد يتم توجيهه في أوراق مالية كالأسهم والسنادات وهو قصير الأجل" (الطفي ٢٠٠٦). تعد قرارات الاستثمار من أهم قرارات الإدارة المالية واعتها بسبب طبيعتها الاستثمارية" (الزبيدي ٢٠٠٤). كما ذكر (كداوي ٢٠٠٧) بان "قرار الاستثمار المالي من اشد القرارات الاستثمارية حساسية وغالباً ما تؤدي له الإدارات أثراً في زيادة العائد على الاستثمار أو القوة الإيرادية من أجل تعظيم ثروة المالك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد". وقد عرفت هيئة الأوراق المالية الأردنية في موقعها على الانترنت الاستثمار المالي (الاستثمار غير المباشر) بأنه "الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسنادات والذي يتم من خلال البورصة". لذا فإن يكون هذا القرار رشيداً مستنداً إلى أساس صحيح هو أمر ضروري بل أساسي في عملية اتخاذه. ووصولاً إلى ترشيد متعدد القرارات لاتخاذ القرار المناسب "يقوم المستثمر بتوظيف منهجاً علمياً يساعد في عملية اتخاذ القرار أولاً، كتحديد الهدف من الاستثمار، تهيئة البيانات والمعلومات الملائمة، اختيار البديل الاستثماري الأفضل" (كداوي ٢٠٠٧).

وهنا يرى الباحث ان قرار الاستثمار المالي هو اختيار الاستثمار في أحد بدائل الأوراق المالية المطروحة من أسهم وسندات. والذي يبني بدوره على مجموعة من المعطيات المنشورة في التقارير المالية السنوية للمنشآت التي تمثل المنتج النهائي للدورة المحاسبية. وتتأثر هذه المخرجات (التقارير المالية) وثقة مستخدميها بما ورد فيها بمدى مصداقية المنشأة في إفصاحها والتحليل المالي لها والذي يتأثر هو الآخر بمدى التزام المنشأة بمعايير المحاسبة الدولية وتطبيقها لها.

ومن ناحية أخرى فان على المستثمر الاخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل التي تؤثر في اتخاذ وصحة القرار الاستثماري بشكل عام، وهي:

١. العائد المتوقع: حيث يسعى المستثمر إلى العائد المتوقع الأعلى من الاستثمار
٢. درجة المخاطرة المتوقعة: حيث تكون العلاقة سلبية أو عكسية بين درجة المخاطرة المتوقعة وميل المستثمر للاستثمار
٣. اختيار الوقت المناسب: على المستثمر الأخذ بنظر الاعتبار وقت تحقيق العائد المتوقع وفترة الاسترداد (صيام ٢٠٠٣)

#### ٤-٢- أنواع قرارات الاستثمار المالي:

يمكن تقسيم قرارات الاستثمار المالي إلى الأنواع التالية وهي:

١. قرار الشراء

٢. قرار عدم التداول

٣. قرار البيع

وفيما يلي كل نوع ببعض التفصيل:

**قرار الشراء** "وهو القرار الذي يتخذه المستثمر عندما يشعر بان قيمة الأداة

الاستثمارية السوقية اقل من قيمتها الاستثمارية مما يولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة

سعيا وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع يتوقعه في سعرها السوقى مستقبلا"

(مطر ٢٠٠٦) مما يترتب عليه لاحقا تقليل الفارق بين القيمتين كنتيجة لنظرية

العرض والطلب، وقرار عدم التداول كنتيجة للحالة السابقة، وعندما تتساوى قيمتي

الأداة السوقية والاستثمارية، فيكون المستثمر في هذه النقطة متثيرا بين التداول

وعدهم فيقرر الاحتفاظ بالأداة لحين حدوث أي تغيير في حالة السوق مما يشجعه على

التداول لاحقا بيعا أو شراءً، وأخيرا، قرار البيع "ويكون بعد حالة التوازن التي تمر

في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة السوقية حيث تعمل ديناميكية السوق فتخلق

رغبات إضافية لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد وفي نطاق نموذجه الخاص بالقرار"

(مطر ٢٠٠٧)، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الاستثمارية مقابل نظيرتها السوقية مما

يشجع المستثمر على البيع نتيجة تخوفه من اتساع هذا الفارق والخسارة التي تليه.

### ٢-٤-٣ المقومات الأساسية للقرارات الاستثمارية:

يقوم القرار الاستثماري الجيد على ثلاثة مقومات أساسية هي (صيام ٢٠٠٣):

١. استراتيجية ملائمة للاستثمار

٢. الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار

٣. العلاقة بين العائد والمخاطرة

وفيما يلي توضيحاً لهذه المقومات:

١. الاستراتيجية الملائمة للاستثمار :

تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبنّاها المستثمرون وذلك تبعاً لأولوياتهم

الاستثمارية. والتي تختلف تبعاً لميله تجاه العناصر التالية:

أ. الربحية: يعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على

الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة

ب. السيولة: تعبر عن نسبة المخاطرة المقبولة من قبل المستثمر في نطاق العائد

المتوقع من الاستثمار

ج. الأمان: تعبر عن نسبة المخاطرة التي يود المستثمر تجنبها في نطاق العائد

المتوقع من الاستثمار

ويقودنا هذا إلى تحديد ثلاثة أنواع من المستثمرين متمثلة بما يلي (مطر ٢٠٠٦):

أ. المستثمر المتحفظ: وهو المستثمر الذي يعطي الأولوية لعنصر الأمان على

ما عدah

ب. المستثمر المضارب: وهو المستثمر الذي يعطي الأولوية لعنصر الربحية على

ما عدah

ج. المستثمر المتوازن وهو المستثمر الرشيد الذي يعطي كل العناصر حقها على

حد سواء

## ٢. الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري:

يفترض في متخد القرار الاستثماري الرشيد مراعاة امرین، الأول مراعاة بعض

الأسس ومعايير في عملية اتخاذ القرار، وأما الأمر الثاني فهو أن يسلك في اتخاذ القرار ما

يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم عادة على خطوات محددة قام بسردها

مجموعة من الكتاب في الأدب المحاسبي، أهمها ما يلي (صيام ٢٠٠٥):

١. تحديد الهدف الأساسي من الاستثمار: والذي يندرج تحت الأهداف التالية

أ. تحقيق العائد الملائم: أن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله

هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيدا عن الخسارة.

ب. المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع: "وذلك من خلال المفاضلة بين

المشاريع والتركيز على اقلها مخاطرة "

- ج. استمرارية الدخل وزيادته: "يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيداً عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة".
- د. ضمان السيولة الالزمه.
٢. تجميع المعلومات الملائمة لاتخذ القرار
٣. تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمه في القرار
٤. تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة
٥. اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف

#### **٤-٤ مخاطر الاستثمار المالي:**

إن كل ما ذكر سابقاً يسعى إلى ترشيد متخذ القرار الاستثماري ومساعدته على اتخاذ القرار الصحيح بما يجنبه مخاطر الاستثمار والتي بدورها تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

- مخاطر منتظمة: وهي أيضاً المخاطر السوقية، أو العادية وهي الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين. والتي عادة ما ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهي بعيدة عن مجال هذا البحث

- مخاطر غير منتظمة: وهي المخاطر الغير سوقية وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل. وتمثل مصادرها بما يلي:
- مخاطر الإدارة: من الممكن أن تسبب الأخطاء الإدارية في شركة معينة اختلافا في معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار على الرغم من جودة منتجاتها وقوة مركزها المالي، لذلك تدخل المخاطر الناجمة عن الأخطاء الإدارية ضمن المخاطر الغير منتظمة لأنها قد تحدث انخفاضا في معدل العائد حتى في حالات ازدهار النشاط الاقتصادي. وهذا النوع من المخاطر غالبا ما ينشأ عن تدني قدرة الإدارة على إدارة الازمات
- مخاطر الصناعة: وهي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في قطاع صناعي معين بشكل واضح وملموس دون أن يكون لها تأثيرا هاما خارج هذا النطاق.
- مخاطر الرفع التشغيلي: وهو ذلك النوع من المخاطر الذي يرتبط عادة بنمط هيكل تكاليف المنشأة أي بالوزن النسبي للتكاليف الثابتة التشغيلية في التكاليف الكلية أو الإجمالية
- مخاطر الرفع المالي: إن مصادر التمويل في أي شركة مكونة من مصدرين رئيسيين هما:

- تمويل الملكية أو التمويل الداخلي: وهو عبارة عن الأموال التي يتم الحصول عليها من المساهمين نظير شرائهم الأسهم التي تشكل رأس المال الشركة أو عن طريق استخدام الاحتياطيات والأرباح المحتجزة
- تمويل الاقتراض أو التمويل الخارجي: وهو عبارة عن الأموال التي يتم الحصول عليها من جهات خارجية مختلفة إما عن طريق سندات طويلة أو قصيرة الأجل بمعدل فائدة ثابت أو بالاقتراض من البنوك. وهذا الذي ينشأ عنه ما يسمى بمخاطر الرفع التشغيلي.

ومن هنا تتبيّن العلاقة الوثيقة بين الإفصاح المحاسبي الذي يفرض توضيح هيكل الشركة المالي بحياد ودون تحيز وبصدقية عالية والذي يوفر المعلومات اللازمة والملازمة لاتخاذ القرار الاستثماري تجنباً لمخاطر الاستثمار

#### **٤-٥ خصائص الاستثمار الجيد:**

- تناول أحد الكتاب خصائص للاستثمار الجيد وهي كما يلي (صيام ٢٠٠٣):
١. الحفاظ على قيمة الاستثمار الأصلية: وذلك من خلال حساب القيمة الحالية للاستثمار لتلافي اثار التضخم وسعياً من المستثمر للمحافظة على رأس ماله المستثمر تحقيق دخل مستمر وريع استثماري: لإثبات جدوى الاستثمار وتحقيق أحد أهدافه المذكورة آنفاً

٣. مراعاة القوانين السائدة: وذلك بأن يكون الاستثمار مشروع قانوناً مما يجنب

المستثمر المسائلة القانونية والمخالفات

٤. الحفاظ على درجة سيولة دائمة: مما يجنب المستثمر حالات العجز المالي

ووصولاً إلى قرار استثمار ناجح لا بد من وضع معايير لتقدير قرارات الاستثمار

ومدى نجاحها.

#### **٦-٤-٢ تقييم قرارات الاستثمار:**

ترتبط عملية تقييم القرارات الاستثمارية بدراسات، والتي تعتمد دورها على نوعين

من المعايير:

١. معايير التقييم التي لا تهتم بتوفيق التدفقات: هي المعايير التي تقيم القرار الاستثماري غير ابهة بالقيمة الحالية للاستثمار فهي تأخذ بنظر الاعتبار التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة بناء على قيمتها الاسمية المدونة دون إعادة تقييم لها.

٢. معايير التقييم التي تهتم بعامل الوقت: وهي المعايير التي تأخذ بنظر الاعتبار عامل الوقت والقيمة الحالية للاستثمار في تقييم القرار الاستثماري.

٥-٢ دور معايير المحاسبة الدولية في توفير المعلومات الالزمة لاتخاذ القرارات

الاستثمارية:

تكاد التقارير المالية ان تلعب الدور الأساس في توجيه القرارات الاستثمارية وترشيد متخزيها، فهذه التقارير بما تحمله في طياتها من صحة وتمثيل صادق للبيانات تؤدي بشكل مباشر إلى تقييم حقيقي لأداء المنشآت مقارنة بمثيلاتها. وقد أكد على ذلك (لطفي ٢٠٠٦) حيث ذكر بأن "التقارير المالية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية وبالتالي تشجيع الاستثمار، حيث تقوم بتوفير المعلومات الأساسية التي يجب أن يعتمد عليها في تحديد الأسهم، ويرجع ذلك إلى إمكانية استخدام تلك التقارير في تقييم أداء الشركات المسجلة بالبورصة تقييماً دقيقاً وبالتالي تحديد السعر المناسب لأوراقها المالية".

"وقد أكدت الكتابات والأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أنها تؤثر على أسعار الأوراق المالية وفاعليّة سوق رأس المال، فالمعلومات المحاسبية تلعب دوراً فعالاً في تنمية الاستثمارات وتوزيعها على المستثمرين من ناحية، وتوزيع الموارد على المنشآت المختلفة من ناحية أخرى" (لطفي ٢٠٠٦)

"كما ذكر نفس المصدر بأن هناك علاقة ارتباطية بين المعلومات المحاسبية والمالية للمنشأة وأسعار أسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية، حيث تتأثر تلك العلاقة بكل من قرارات -المستثمرين المدركون نتيجة لتأثيرهم بالمعلومات الملائمة و-غير المدركون نتيجة لتأثيرهم بالمعلومات الملائمة وغير الملائمة لتلك القرارات" (نفس المصدر السابق).

من كل ما سبق يمكن للباحث استنتاج أن هناك أثر للمعايير المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، لأنها تمثل حجر الأساس الذي تعتمد عليه المنشآت في بناء تقاريرها المالية وهي التي من شأنها إضفاء خاصية قابلية المقارنة على هذه التقارير، ولو لاها لأعدت كل منشأة تقاريرها المالية بشكل مختلف عن المنشآت الأخرى فصار الأمر فرطاً.

وأخيراً فإن من الممكن القول إن على متخد القرار الاستثماري دراسة الأداء المالي للمنشآت من خلا تحليل التقارير المالية السنوية مما يسهل عليه مقارنة أداء منشأة معينة وتطور أو تدهور أدائها على مر الزمن أو مقارنة منشأة معينة بمنشآت أخرى ومحاولة تصويب القرار الاستثماري وصولاً إلى قرار أمثل، ومن هنا يرى الباحث ضرورة التطرق بشيء من التوسيع إلى ماهية الأداء المالي للمنشآت وكيفية تقييمه.

## ٦-٢ مفهوم وأهمية تحليل الأداء المالي:

### ٦-٢-١ مفهوم تحليل الأداء المالي

يمكن تلخيص مفهوم تحليل الأداء المالي للمنشآت بأنه مدى تحقيق المنشأة لأهدافها المالية المرسومة على المدى القريب أو البعيد على حد سواء، والذي يعكس بشكل أو باخر قابلية المنشأة على الوفاء بالتزاماتها للغير، وقد عرف (الزبيدي ٢٠٠٠) الأداء المالي بأنه "أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق اهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا فهو يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها"، ويتم تقييم الأداء المالي للمنشآت عن طريق التحليل المالي لقوائمها المالية المذكورة آنفاً، والذي تطرق إلى مفهومه (حجازي ٢٠١١) حيث عرف الأداء المالي بأنه "نظام لتشغيل المعلومات والبيانات لمساعدة متخذ القرار في التوصل إلى حقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمنشأة محل الدراسة". كما عرفه أيضاً بأنه "دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقدير ظروفها الحاضرة، ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبة في المستقبل.

أما بخصوص نوعية التحليل المالي فرأى أحد الباحثين النوعين التاليين (حداد ٢٠١٠)

١. التحليل الرئيسي: هو نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم للوصول إلى دلالة ذات معنى وليكتمل المعنى تتم مقارنة النتيجة أما بنفس النسبة لسنوات سابقة أو بنفس النسبة للشركات التي تعمل بنفس الصناعة وهو ما قد يطلق عليه معيار الصناعة (Gibson 2013).

٢. التحليل الاقفي: هو تتبع بند معين من بنود القوائم المالية عبر أكثر من فترة زمنية وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند. كم ذكر نفس المصدر بأن هذا النوع من التحليل يساعد على الكشف عن بعض الخصائص النوعية للمتغيرات المحاسبية والمالية.

### **أهمية التحليل المالي**

لقد ذكر (الدهراوي ٢٠١١) أهمية التقارير المالية في إعطاء لمحه عن الأداء المالي للمشروع خلال الفترة " عادة ما يستخدم المستثمرين والدائنين المعلومات عن أداء المشروع في الفترات الماضية في توقع أداءه في المستقبل"، كما أشار (حجازي ٢٠١١) إلى أهمية التحليل المالي معتبرا إياه البداية الأفضل حيث ذكر " أن أفضل بداية منطقية لاتخاذ القرارات هي تفهم الماضي القريب، ولعل مجرد قراءة القوائم المالية يكون من شأنه إمدادنا بمعلومات هامة، ومع ذلك فإنه لاتخاذ قرارات جيدة ورشيدة لا بد من تحليل هذه القوائم سعيا وراء الحصول على معلومات أفضل" وايضاً لدور التحليل المالي في عملية تقييم الأداء المالي للمنشآت فقد ذكر (الزبيدي ٢٠٠٠) " إن النسب المالية تقييد في إضفاء دلالات معينة على البيانات الواردة في الكشوفات المالية) أي أن هذه النسب لا تقوم بإضافة معلومات بل إنها توضح المعلومات الواردة في التقارير المالية أصلاً مما يساعد المتلقى على فهم هذه المعلومات بشكل أفضل والاستفادة منها بشكل أمثل. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النسب تمثل طريقة لتلخيص المعلومات المحاسبية والمالية من أجل مقارنة أداء الشركات (حداد ٢٠١٠). كما ذكر نفس المصدر بأن هذه النسب تساعد على التغلب على ما يسمى مشكلة الحجم في الأدب المالي والمحاسبي، مما يساعد على تقليل نسبة التضليل أحياناً.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن طرق وأساليب التحليل المالي تعاني من بعض السلبيات يمكن تلخيصها بأنها تعنى بالطابع الكمي فقط دون قياس المعلومات النوعية، هذا أولاً وهي مؤشرات ساكنة لحالة وقتيّة معينة خاصة بفترة زمنية معينة، ثانياً وهي تتأثر أيضاً بالطرق والسياسات المحاسبية المتبعة، ثالثاً وأخيراً لا يمكن أخذها بنظر الاعتبار لفترات مختلفة خصوصاً في فترات التضخم (حداد ٢٠١٠).

وأخيراً يبقى سؤال مفاده كيف تم عملية التحليل المالي وما هي الأسس المتبعة فيها وكيف تفسر نتائجها، هذا ما سيتم مناقشته فيما يلي من الإطار النظري للدراسة.

### **٣-٦-٢ عملية التحليل المالي:**

تمت الإشارة إلى أن عملية التحليل المالي تتم من خلال تفسير مجموعة من النسب المالية في فترة واحدة (التحليل الاقفي) أو لفترات سابقة (التحليل العمودي). تقسم هذه النسب إلى عدة مجموعات رئيسية لخصها (Gibson 2013) بما يلي:

١. نسب السيولة وتشمل:
  - أ. نسبة الذمم إلى الالتزامات
  - ب. نسبة دوران الذمم
  - ج. معدل دوران الذمم اليومي
  - د. نسبة تكلفة المبيعات إلى المخزون
  - هـ. معدل دوران المخزون

- و. معدل دوران المخزون اليومي
- ز. الدورة التشغيلية
- ح. رأس المال العامل
- ط. نسبة التداول
- ي. نسبة السيولة السريعة
- ك. نسبة النقدية
- ل. معدل دوران صافي رأس المال العامل
- م. نسبة التدفقات من عمليات التشغيل إلى المستحقات الحالية للديون طويلة الأجل
- والالتزامات المتداولة
- ٢. نسب القدرة على سداد الديون طويلة الأجل:
  - أ. نسبة عدد مرات تغطية الفوائد
  - ب. نسبة تغطية الأعباء الثابتة
  - ج. نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول
  - د. نسبة الديون إلى حقوق الملكية
  - ه. نسبة التدفقات النقدية إلى مجموع الديون
  - و. الديون إلى القيمة الملموسة

**٣. نسب الربحية:**

أ. نسبة هامش الربح إلى المبيعات

ب. معدل دوران إجمالي الأصول

ج. معدل العائد على الأصول

د. معدل هامش الربح من الأنشطة التشغيلية

هـ. معدل دوران الأصول التشغيلية

و. العائد على الأصول التشغيلية

زـ. عائد دو بونت على الأصول التشغيلية

حـ. معدل دوران الأصول الثابتة

طـ. معدل العائد على الاستثمار

يـ. معدل العائد على حقوق الملكية

كـ. معدل العائد على السهم

لـ. معدل ربحية المبيعات

مـ. حد المساهمة لتعطية التكاليف الثابتة

**٤. نسب تحليل المستثمر**

أـ. درجة الرفع المالي

بـ. درجة الرفع المالي الشامل

جـ. عائد السهم

- د. التدفق النقدي التشغيلي للسهم
- هـ. نسبة القيمة السوقية إلى العائد
- وـ. نسبة الأرباح المحتجزة إلى الأرباح الصافية
- زـ. قيمة الأرباح الموزعة للسهم الواحد
- حـ. ريع السهم الواحد
- طـ. القيمة الدفترية للسهم
- يـ. نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى التوزيعات النقدية
- أـ. الخيارات النسبية
- وتعتمد بورصة عمان إدراج ما يلي من هذه النسب:
- ١ـ. معدل دوران السهم
  - ٢ـ. عائد السهم الواحد (دينار)
  - ٣ـ. الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار)
  - ٤ـ. القيمة الدفترية للسهم الواحد (دينار)
  - ٥ـ. القيمة السوقية إلى العائد (مرة)
  - ٦ـ. الأرباح الموزعة إلى القيمة السوقية %
  - ٧ـ. الأرباح الموزعة للسهم إلى عائد السهم %
  - ٨ـ. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (مرة)

٩. صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية %

١٠. صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية %

١١. العائد على مجموع الموجودات %

١٢. العائد على حقوق المساهمين %

١٣. نسبة المديونية %

١٤. نسبة الملكية %

١٥. معدل تغطية الفوائد (مرة)

١٦. معدل دوران الموجودات (مرة)

١٧. معدل دوران الموجودات المالية (مرة)

١٨. معدل دوران رأس المال العامل (مرة)

١٩. نسبة التداول (مرة)

٢٠. رأس المال العامل (دينار)

وهنا لا بد من تعريف ما يخص البحث منها وهي بعض النسب التي وردت في (Gibson 2013) وفي نفس الوقت قامت بورصة عمان بإدراجها ضمن معلومات الشركات المدرجة فيها، وهي على النحو التالي:

- معدل دوران رأس المال العامل

- معدل دوران الموجودات (الأصول)

- الأرباح الموزعة للسهم الواحد

- نسبة المديونية %

## ٧-٢ الدراسات السابقة:

### ١-٧-٢ الدراسات باللغة العربية:

حمزة ٢٠٠٧: "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان

#### "لالأوراق المالية دراسة تطبيقية"

استهدفت الدراسة توضيح مدى جدوى المعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق عمان للأوراق المالية وتحديد أهم المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الواجب الإفصاح عنها للمساعدة في ترشيد هذه القرارات. معتبرة أن قيمة السهم السوقية هي المؤشر الوحيد لاتخاذ القرار.

اتخذت الدراسة الشركات المدرجة في سوق عمان المالي مجتمعاً لها، بينما كان حجم العينة عشرون شركة موزعة على القطاعات، معتمدة الإحصاء الوصفي منهجية لها.

وقد استنتجت الدراسة أن هناك عوامل كثيرة مؤثرة في قيمة السهم السوقية وهو أثر متبادر من قطاع إلى آخر. كما استنتجت الدراسة أن هناك أثراً بسيطاً أحياناً ومدعوماً أحياناً أخرى لبعض المتغيرات السوقية في القيمة السوقية للسهم، كما أن هناك أثراً للمعلومات المنصورة في التقارير المدرجة من الشركات في داخل السوق وبشكل واضح على قرارات المستثمرين، كما أن هذه المعلومات لا تعد كافية بالنسبة للمستثمرين.

أوصت الدراسة بالاهتمام بنشر المعلومات المحاسبية وتوفيرها وإتاحتها للمستثمر وتتضمن القوائم المالية لملاخصات تتضمن أهم المعلومات المحاسبية المؤثرة في قرارات الاستثمار والاهتمام

بوظيفة تحليل القوائم المالية. كما أوصت الدراسة بالعمل على إعادة تنظيم سوق عمان للأوراق المالية بهدف منع الغش والاستغلال وأخيراً الاهتمام بنشر معلومات السوق والمعلومات المحاسبية والاهتمام والتركيز على زيادة بحوث الإفصاح المحاسبي.

لقد تطرق حمزة (٢٠٠٧) في استنتاجاته إلى معلومات لم يسع إلى توضيحيها خصوصا وأنه أدرج أهمية الكثير من العوامل دون تحديدها في دراسته (حيث تعد خارج نطاقها) كما قام بتهميشه عوامل أخرى أيضا وردت أصلا في الدراسة دون إلقاءها المستوى المطلوب من الاهتمام مما يعد نقصاً في إيصال ما استنتجته الدراسة بالشكل المطلوب.

أحمد ٢٠٠٨: "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان

استهدفت الدراسة تقييم الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية باعتبارها أداة هامة لتقييم كلٍ من سيولة المنشأة وجودة الأرباح من وجهة نظر كلٍ من محلي الائتمان ومحللي الأوراق المالية على حد سواء بالإضافة إلى توضيح فيما إذا كانت هناك أي فروقاً معنوية ذات دلالة معنوية بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحللي الأوراق المالية وذلك من خلال توضيح الفرق بين صافي الربح المحاسبى وصافي التدفق النقدي، التعرف على النسب المالية المشتقة وإبراز دورها في تقييم سيولة الشركة، ومقارنة وجهتي النظر المذكورتين آنفاً.

اتخذت الدراسة كلٍ من فئتي محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها خمسة عشر بنكاً وفئة محللي الأوراق المالية في بورصة عمان مجتمعاً لها. بينما تكونت عينة الدراسة من ثلاثين فرداً من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية وخمس وستين فرداً من محللي الأوراق المالية". بينما اعتمدت الدراسة تطوير استبانة واستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في تحديد العلاقة بين متغيراتها معتمدةً على تطبيقات برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS) منهاجأً لها

وقد استنتجت الدراسة أن النسب المالية المشتقة تعد أدلة هامة لتقييم كلٍ من سيولة المنشأة وجودة أرباحها بالرغم من وجود اختلاف واضح بين وجهتي نظر كلٍ من محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية حيث ذهب محللي الائتمان إلى أهميتها العالية بينما اختار الآخرون الأهمية المتوسطة.

أوصت الدراسة بضرورة قيام المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية بالتركيز على المعلومات التي تقوم بتوفيرها قائمة التدفقات النقدية والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية.

لقد أفادت الدراسة بوجود أهمية كبيرة للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر كلٍ من مجتمع الدراسة وبالتالي هناك أثر بشكل أو آخر لتطبيق معيار المحاسبة الدولي السابع الذي يعد المقياس الرئيس لمصداقية القوائم المالية بما فيها قائمة التدفق النقدي.

**أبو شربة ٢٠٠٩: "تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين"**

استهدفت دراسة أبو شربة (٢٠٠٩) هدفين رئисين هما تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في فلسطين والتحقق من مدى مطابقة التقارير المالية لاحتياجات المستثمرين في السوق المالي الفلسطيني.

طبقت الدراسة على مجتمعين الأول هو مجتمع الشركات المساهمة الفلسطينية والبالغ عددها ست وثلاثون شركة أما المجتمع الثاني فكان تمثلاً بالمستثمرين بين أشخاص وشركات حيث زاد عدد المستثمرين الأشخاص على مئة ألف مستثمر بالإضافة إلى ما يزيد على ألف شركة. أما عينة البحث فقد بلغت ست وعشرون وحدة معاينة من المجتمع الأول (الشركات المساهمة العامة)، مقابل (٤٠) وحدة معاينة من المجتمع الثاني (المستثمرون بين أفراد وشركات).

لقد اتبع الباحث أساليب الإحصاء الوصفي في منهجية البحث بعد تطويره لاستبانة ومقابلات شخصية أحياناً كمصادر للمعلومات، بينما اعتمد أسلوباً استقرائياً أحياناً أخرى.

هذا وقد توصلت دراسة أبو شربة (٢٠٠٩) إلى الكثير من النتائج، إلا أن ما يهم البحث الحالي منها هو إثباتها لوجود فروقاً معنوية بين وجهات نظر المستثمرين من الأفراد والمؤسسات حول مستوى الأهمية النسبية لعناصر الإفصاح. كما أثبتت أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تلتزم بما نسبته ٧٧,٦٦٪ من المستوى المطلوب للإفصاح وأن أهمية الإفصاح

المحاسبي قد أتت بالدرجة الثانية بعد الإعلام الذي كان يمثل الدرجة الأهم من مصادر المعلومات بالنسبة للمستثمر الفلسطيني.

كما أوصت الدراسة بأنه يجب على إدارة السوق خلق آليات مناسبة لجعل تصريحات مديرى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في وسائل الإعلام فيما يتعلق بالأرباح وتوزيعاتها والنمو المستقبلي لشركاتهم، خاضعة لنظام الإفصاح في السوق المالي. كما أن على هيئة وإدارة سوق رأس المال في فلسطين عمل دراسات معمقة لأنظمة المحاسبية المتّبعة في الشركات المساهمة وتحديد مدى كفاية التقارير المالية التي تصدرها من حيث الشكل والمضمون وطريقة العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية. هذا بالإضافة إلى أن على هيئة سوق رأس المال في فلسطين تعزيز نظام الإفصاح بما يؤدي إلى تراجع دور الإشاعة كمصدر للمعلومات وجعل هذا المصدر محاصراً في هامش ضيق إلى بعد الحدود الممكنة والعمل على تنشيط صناعة التحليل المالي والأساسي والفنى في فلسطين من خلال تشجيع بيوت السمسمة وتأسيسها وتأهيل مجموعات من المحللين الماليين الأكفاء المتخصصين في التحليل المالي والاستثماري

**الحواتمة ٢٠١٠ : "قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي (دراسة ميدانية)"**

استهدفت الدراسة تقييم الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من خلال ثلاث معايير وتوضيح تدريجي لأهمية هذه المعايير الثلاث بالنسبة للشركات موضوع البحث. وقد تمثلت هذه المعايير الثلاث بمعيار المحاسبة الدولي الأول المتعلقة بعرض القوائم المالية، معيار

المحاسبة الدولي الثاني المتعلقة بالمخزون ومعيار المحاسبة الدولي السادس عشر المتعلقة بالمعدات والممتلكات والمصانع.

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية حتى نهاية عام ٢٠٠٩ أما عينة الدراسة فقد شملت الشركات ذات رأس المال الكبير والذي يتمثل بخمس عشرة مليوناً فأكثر. كما حددت الفترة الزمنية للدراسة لمدة أربع سنوات (٢٠٠٩-٢٠٠٦)

استندت الدراسة إلى الأسلوب النوعي باستخدام الأسلوب التطبيقي منهجاً لها عن طريق دراسة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

كما استنتجت الدراسة أن الشركات الصناعية موضوع البحث تقوم بالإفصاح وتطبيق بنود قائمة المركز المالي لثلاث سنوات من أربعة وكذلك بالنسبة لكل من بنود قائمة الدخل، الإيضاحات، التدفقات النقدية والمعدات والمصانع، بينما توضح الشركات موضوع البحث عن المخزون ومتطلباته لأربع سنوات مقابل سنتي إفصاح لبنود قائمة حقوق المساهمين.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالإفصاح عن كلِّ من بنود الأصول غير الملموسة، جملة المطلوبات طويلة الأجل، الأصول والالتزامات الضريبية، الالتزامات غير المنتجة للفائدة، الحسابات النظامية، فروقات إعادة التقييم للاستثمارات المحفظ بها، وغيرها.

## سكيك ٢٠١٠ : "أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول"

استهدفت الدراسة توضيح أثر التقارير المالية المرحلية على كل من سعر السهم وحجم التداول متطرفة إلى ما يمكن أن يؤثر فيهما من عوامل بشكل سطحي مركزة على موضوع الدراسة بشكل واضح. وقد انتقت الدراسة مجتمعين للدراسة الأول تمثل بالتقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها تسعة وثلاثون شركة للفترة من (٢٠٠٦-٢٠٠٩) بينما تمثل المجتمع الثاني بمستثمري السوق من خلال عينة بحثية مقدارها خمس وأربعون وحدة معاينة وذلك عن طريق توزيع استبانة بنسبة استرداد مقدارها (٤٤٪).

اعتمدت الدراسة الإحصاء الوصفي ونتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS منهجية لها.

وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين المعلومات المنشورة في التقارير المرحلية للشركات وسعر السهم بينما لم تتوصل إلى وجود أي علاقة بين هذه المعلومات وحجم التداول. كما استنتجت وجود علاقة بين هذه المعلومات والقرار الاستثماري وذلك لتوفيرها الكثير من الوقت والجهد بالنسبة لمتخذلي القرار.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توحيد تواريخ نشر التقارير المرحلية مما يساعد على المقارنة الصحيحة بين أداء الشركات وصولاً إلى ترشيد متخذ القرار وتصويب قراراتهم. بالإضافة إلى حد السوق على نشر توقعات مستقبلية وتوعية مستثمري السوق بأهمية هذه المعلومات.

لقد أفادت الدراسة بل وأكدت أن هناك علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية وكل من سعر السهم وحجم التداول كمؤشر لاتخاذ القرار الاستثماري.

### دراسة العنزي ٢٠١٠ : "دور المعلومات المحاسبية في توجيه القرارات الاستثمارية" دراسة تطبيقية في سوق الكويت للأوراق المالية"

استهدفت دراسة العنزي (٢٠١٠) تحديد المعلومات المحاسبية التي تؤثر على سعر السهم السوفي ومن ثم القرار الاستثماري في سوق الكويت للأوراق المالية. وقد اتخذ الباحث شركات الاستثمار المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها ثلاثة وأربعون شركة مجتمعاً للدراسة، منتقياً منها ثلاثة وعشرون شركة كعينة بحث وفق تغطية الشركات لفترة الدراسة البالغة خمس سنوات امتدت من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٧.

لم يطرح الباحث منهجهية واضحة للدراسة إلا أنه قد ذكر اعتماده على التقارير المالية السنوية للشركات كما يمكن استنتاج اعتماده أسلوب الانحدار التريجي كمنهجية للدراسة من خلال قراءة تحليله للبيانات.

استنتجت الدراسة وجود أثر للمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية على القرارات الاستثمارية وبشكل خاص كل من نسب المديونية ونسب السوق. كما أنها قد وجدت بأن أهم التقارير السنوية والاكثر قبولاً لدى المستثمر هي الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية. وأفادت بأن المستثمر يطالب بمستوى أعلى من الإفصاح مما يساعد على اتخاذ قرار استثماري أدق وأن المستثمرين يركزون في البداية على المؤشرات المالية المرتبطة

بالمخاطرة والخسارة وبعد التحقق من استقرار الشركة المالي فأنهم يتجهون نحو الأرباح والنتائج المالية التي تترتب عليها قراراتهم الاستثمارية

كما أوصت الدراسة باستحداث إدارة متخصصة بتنوعية المستثمر من خلال توفير معلومات تفيد المستثمرين عن طريق عقد دورات تدريبية متخصصة وإصدار دوريات توعوية تسمح بمتابعة التطورات على الصعيدين المحلي والدولي. ونصحت الدراسة بالاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنصورة وبيان قيمتها المعلوماتية للمستثمر. كما أشارت إلى ضرورة التركيز على إجراء التحاليل المالية اللازمة للقوائم المالية للشركات بالاستعانة بجهات متخصصة في هذا المجال وإلى تفعيل شركات الوساطة المالية في سوق الكويت للأوراق المالية. بالإضافة إلى ضرورة إلزام الشركات بنشر النسب المالية مع القوائم المنصورة. وتشجيع جمعية المحاسبين الكويتيين بأن تقوم بنشر الوعي المالي للمستثمرين والمتعلق بأهمية استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك لتلافي الخسائر قدر الإمكان.

قد تعدد دراسة العنزي (٢٠١٠) من أقرب الدراسات المطروحة وأهمها لموضوع البحث الحالي كونها تعالج دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري بالرغم من اقتصارها على دراسة القوائم المالية دون الالتفات إلى غيرها من معلومات محاسبية.

دراسة الطميزي ٢٠١١ : "درجة التزام الشركات العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي

في قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم-(١) "عرض القوائم المالية"

استهدفت دراسة الطميزي (٢٠١١) التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة الأردنية

(صناعية وتجارية وسياحية) بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المركز المالي، وإلى بيان مدى

الالتزام الشركات آنفة الذكر بتطبيق الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل، والتعرف على مدى التزام

هذه الشركات بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية، وبيان مدى التزام

الشركات بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة التغير في حقوق المساهمين، وأخيراً التعرف

على مدى التزام الشركات في تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات

وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (١)

شمل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق دون أن يذكر الباحث حجم

المجتمع والذي يعد نصاً فيها بالرغم من توضيحه الجيد للطريقة والإجراءات المعتمدة في الدراسة.

كما حدد الباحث عينة الدراسة بالقوائم المالية لهذه الشركات غافلاً عن ذكر حجمها كما في المجتمع

مكتفيًّا بذلك لحدود الدراسة الزمنية والمحصورة بين ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠

اعتمدت الدراسة منهجاً وصفياً عن طريق دراسة وتحليل التقارير المالية للشركات الأردنية

موضوع البحث.

وقد توصلت دراسة الطميزي (٢٠١١) إلى أن الشركات موضوع الدراسة تتلزم بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعيار رقم (١) وبنسبة مرضية في جميع ما ورد من قوائم مالية، وبناء على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بتشجيع الشركات موضوع البحث على الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولي رقم (١) وحثها على الاستمرار بهذا التطبيق.

لقد ركزت دراسة الطميزي (٢٠١١) كما هو واضح مما سبق على معيار واحد من معايير المحاسبة الدولية وهو المعيار الأول الخاص بعرض البيانات المالية فكانها قد أضفت إطاراً محدداً للإفصاح المحاسبي وقيادته بهذا المعيار، بالرغم من أن الاستفادة منها كانت واسعة خصوصاً أنها قد أعطت فكرة للباحث عن كيفية قياس الإفصاح المحاسبي باستبعاد الاستثناء. حيث استخدم الطميزي (٢٠١١) أسلوب إحصائياً وصفياً نقائماً.

**دراسة الخالدي ٢٠١٣:** "دعم قرارات المستثمر في الشركات الاستثمارية المدرجة في السوق المالي باستخدام المعلومات المنشورة في القوائم المالية"

استهدفت الدراسة بيان أثر استخدام القوائم المالية في دعم قرارات المستثمرين في بورصة دولة الكويت. لقد قامت الدراسة بتوضيح أثر كل من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل قائمة، حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية على ترشيد قرارات المستثمر في أسهم الشركات الاستثمارية في بورصة الكويت.

اعتمدت الدراسة الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها أربعون شركة بواقع مئتي موظف مسؤول عن اتخاذ القرار الاستثماري فيها. وقد ارتأى الباحث أن تشمل عينة الدراسة المجتمع كاملاً، مستخدماً الاستبانة كأداة دراسة مسترداً منها ما نسبته ٩٤% صالحة.

قامت الدراسة على منهجين الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال مراجعة الأدب النظري بالنسبة للأول، أما المنهج الثاني فقد اعتمد إعداد استبانة لجمع البيانات معتمدة مقياس ليكرت (Likert) و من ثم تحليل نتائجها إحصائياً باستخدام اختبار t و تحليل التباين الأحادي واختبار Scheffe Scale) للكشف عن الفروق في المتغيرات الشخصية والوظيفية.

وقد استنتجت الدراسة أن هناك أثراً لكل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى الإيضاحات واللاحظات الواردة في هذه القوائم في قرارات الاستثمار لدى المستثمرين في سوق الأوراق المالية الكويتية

كما أوصت الدراسة بأهمية مراعاة المعلومات الواردة في القوائم المذكورة آنفاً والتركيز على ما يهم المستثمر من معلومات ترد في هذه القوائم، بالإضافة إلى التشديد على أهمية الالتزام بقواعد الإفصاح المحاسبي ومتطلباته الواردة في بنود المعيار المحاسبي الأول وأخيراً أهمية التدريب المستمر على إعداد هذه القوائم

لا تقل أهمية هذه الدراسة عن أهمية دراسة العنزي (٢٠١٠) بالنسبة لموضوع البحث الحالي بالرغم من عدم توضيحها تسلسلاً واضحاً للأهمية أي تدريجاً للقوائم المالية، وهل جاءت جميع القوائم بایضاحاتها متساوية في درجة الأهمية؟ سؤالاً لم تجب عنه الدراسة بالإضافة على تركيزها على الإفصاح المحاسبي ضمن معيار المحاسبة الدولي الأول وهو المعيار ذاته الذي قامت عليه دراسة العنزي (٢٠١٠) في نفس الدولة، وكأنما اختصر الإفصاح المحاسبي به.

## ٢-٧-٢ الدراسات باللغة الإنجليزية:

### Hope 2003: “Accounting Policy Disclosures and Analysts’ Forecasts”

استهدفت الدراسة بحث مدى تأثير إفصاح الشركات عن سياساتها المحاسبية على أداء المحللين الماليين، وذلك عن طريقأخذ عينة دولية. تقوم الدراسة على اختبار ما إذا كان مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية ذو تأثيراً سلبياً على توقعات المحللين للعائد من خلال التشتت ونسبة الخطأ وهل يعد هذا الإفصاح مهما بالنسبة للمحللين الماليين في الدول التي تتيح مدىًّا أوسع من السياسات المحاسبية المقبولة.

اعتمدت الدراسة تقييم (CIFAR) لتقدير الإفصاح المحاسبى الوارد في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة دون توضيح فكرته بشكل كاف. ثم لجأ إلى طرق الإحصاء الوصفي لتحليل نتائجه، وكانت هذه منهجة الدراسة.

وقد استنتجت الدراسة أن كلاً من التغير في العائد المتعلق بالسنة الماضية والعائد السلبي ذات علاقة طردية وثيقة مع تشتت ونسبة خطأ التوقع. كذلك فإن السياسات المحاسبية الموجودة ترتبط ارتباطاً طردياً مع التغير في قائمة البورصة وحجم الشركة. وكذلك فإن نظام القانون العام مرتبط بمستوى الإفصاح المرتفع، بينما ترتبط البيئة مع المستوى المنخفض للإفصاح في حال تمركز الملكية ضمن مجموعة محددة من المالكين. وأخيراً فإن الدول التي أكثر من طريقة من خيارات الإفصاح المحاسبى تتوقع نسبة أعلى من السياسات المحاسبية. وأخيراً فإن الإفصاح المحاسبى يوضح الاختلاف في تشتت ونسبة خطأ توقعات المحللين الماليين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإفصاح المحاسبي الخاص بالسياسات المحاسبية لأنها تؤدي إلى تقليل التشتت ونسبة الخطأ في توقعات المحللين الماليين وهذا يأتي متماشياً مع الدراسة السابقة بالرغم من اختلاف المعيار المأخذ.

لقد قامت الدراسة بتقييم الإفصاح المحاسبي لمعيار المحاسبة الدولي الثامن الخاص بالسياسات المحاسبية وبصورة دولية، مستخدمة تقييم (vol. II,CIFAR 1995 ) الخاص بتقييم الإفصاح المحاسبي للتقارير السنوية.

### **Ku Ismail 2008: “Disclosure of Voluntary Accounting Ratios by Malaysian Listed Companies”**

استهدفت الدراسة توضيح أثر النسب المحاسبية الاختيارية في التقارير السنوية للشركات الماليزية باعتبارها متطلباً أساسياً من متطلبات التحليل المالي. هذا بالإضافة إلى توضيح فيما إذا كانت هناك أي علاقة بين إداء الشركات حجمها وصناعتها من جهة ونسبها المالية من جهة أخرى.

لقد اتخذت الدراسة الشركات المدرجة في البورصة الماليزية مجتمعاً لها، بينما كانت عينتها ممثلة بمئة شركة والتي صنفت كالأفضل بينها لعام ٢٠٠٣.

اعتمدت الدراسة منهجية الإحصاء الوصفي باستخدام اختبار المربعات الصغرى في الانحدار.

وقد وجدت الدراسة أن ست وثمانون بالمئة من الشركات عينة الدراسة تقوم بالإفصاح اختيارياً عن نسبها المحاسبية وأن أربعة عشر شركة لم تفعّل اختيارياً عن نسبها المحاسبية وإن من كل عينة الدراسة هناك شركتين اثنتين قد أفصحتا عن أربع عشرة نسبة من تلك النسب المحاسبية (جميع النسب المحاسبية الاختيارية). كما استنتجت أن نسبة الاستثمار هي الأكثر تواجداً بين جميع النسب المحاسبية تليها نسب الربحية والكفاءة. أما النسب الأقل تواجداً فقد كانت نسب السيولة. هذا بالإضافة إلى أن الشركات الكبيرة تميل إلى الإفصاح أكثر من الشركات الصغيرة. كما أن الشركات ذات السيولة العالية تميل إلى الإفصاح عن نسب أكثر من الشركات ذات السيولة المنخفضة. كما استنتجت الدراسة أن الشركات تقوم باجتناب المستثمرين عن طريق تقديم إفصاح أوسع ومنه نستنتج أن العلاقة طردية بين مستوى الاستثمار والإفصاح.

وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود ضوابط لمعايير الإفصاح المحاسبي وتشجيع الشركات على الإفصاح عن نسب أكبر من النسب المحاسبية وصولاً إلى مستوى أعلى من الإفصاح المحاسبي وفي نفس الوقت طالبت الدراسة بوضع معيار للتقارير المالية وطرق حساب النسب المحاسبية مما يساعد المستخدم على مقارنة الأداء المالي للشركات.

تميزت الدراسة بوضوح أهدافها، نتائجها وتوصياتها بالإضافة إلى سهولة فهمها. كما أوضحت بشكل مباشر بعض العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي وكيفية الاستفادة منه.

## Veenman 2012: “Disclosure of Insider Purchases and the Valuation Implication of Past Earnings”

استهدفت الدراسة دراسة إثر الإفصاح عن شراء المنشأة لأسهم شركاتها التابعة وفقاً للنموذج الرابع من نماذج سوق الأوراق المالية الأميركي (United States Securities and Exchange Commission U.S. SEC) الخاص بتطبيق قانون ساربن أوكسلி (Sarbanes -Oxley Act) لفض الشكوك المتعلقة بآثار قيم الأرباح المقررة (SEC). كما قامت الدراسة باختبار ما إذا كان هذا النموذج يقلل من الشكوك المرتبطة بآثار قيم الأرباح المقررة وذلك من خلال التركيز على تنظيم عمليات الشراء الداخلية.

وقد اعتمدت الدراسة نموذجاً قدمته بناءً على معامل استجابة العائد (Earnings response coefficient) وهو نموذج مأخوذ عن دراسة سابقة والنماذج بين أن المستثمرين غير قادرين على التحكم بالتغييرات الفصلية، ومعرفة القيمة التقريرية للتغير بالإيرادات المتواصل وإعادة القيمة التقريرية وفقاً للمعلومات المقدمة. ولم يقم الباحث بتوضيح منهجه دراسته بشكل أكثر.

استنتجت الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين التغييرات المستقبلية للإيرادات وردود أفعال السوق والذي يأتي متماشياً مع أن أسعار الأسهم تعكس المزيد من المعلومات الخاصة بالإيرادات المستقبلية بعد تطبيق النموذج الرابع والخاص بالإيرادات الداخلية وعليه فإن تأثير عدم موثوقية المعلومات الخاصة بالعائد على المستثمرين الذين يستخدمون هذه المعلومات سيأتي بالنتيجة بعد عدم موثوقية بشأن التدفقات المالية المستقبلية الناتجة عن البيئة الداخلية للعمل. كما أن هناك علاقة إيجابية بين متابعة المحللين وردود أفعال السوق اتجاه المشتريات الداخلية. كما أثبتت الدراسة وجود

علاقة إيجابية بين ردود أفعال السوق والتغيرات التاريخية للعوائد. وأخيراً وجود علاقة بين عناصر المعاملات الداخلية وردود أفعال السوق.

أن هذه الدراسة قد أثبتت وجود علاقة وثيقة بين أحد عناصر الإفصاح المحاسبي وردود فعل سوق الأوراق المالية الأميركي وهو ما يبرهن بالنتيجة وجود علاقة بين الإفصاح المحاسبي واتخاذ القرار الاستثماري بشكل أو باخر.

بالرغم من افتقار الدراسة إلى توصيات واضحة إلا أن بإمكان القارئ استنتاجها من متن الدراسة كالتشديد بضرورة إفصاح الشركات عن مشترياتها الداخلية وعلاقة الشركة الأم بفروعها بشكل واضح وصريح عند إصدارها لنقارييرها المالية لتجنب ردود الفعل السلبية من قبل سوق الأوراق المالية الأميركي.

### **Chen 2012: “Externalities of Mandatory IFRS Adoption:**

#### **Evidence from Cross-Border Spillover**

#### **Effects of Financial Information on Investment Efficiency”**

تناول دراسة (Chen (2012) العوامل الخارجية لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية التي تؤثر على كفاءة استثمار الشركات في سبعة عشر دولة أوروبية وذلك لإضفاء نظرة أوسع لدراسة اعتماد معايير التقارير المالية الدولية وأثره على الاستثمار، حيث قامت بدراسة نسبة العائد على الأصول بين الشركات قيد الدراسة ونظيراتها وذلك للحصول على معلومات حول الأداء الاستثماري، بالإضافة إلى دراسة أثر الإبلاغ من قبل الأقران الخارجيين والداخليين بعد اعتمادهم معايير التقارير المالية الدولية وأثره على كفاءة الاستثمار في الشركة ، كما تطرقت الدراسة إلى

بحث التغيرات في الاستثمار لدى الشركات وأسبابه مما يساعد على معرفة العوامل الخارجية الإيجابية أو السلبية لاعتماد معايير التقارير الدولية.

استهدفت الدراسة تقديم دليلاً تجريبياً لأهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية وإمكانية تحسين الفائض الناتج عن اعتماد هذه التقارير الإجبارية للمعلومات المحاسبية للشركات الأجنبية النظرية على إنتاجية استثمار الشركات.

اتخذت الدراسة شركات تتبنى معايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reports Standards (IFRS)) في سبعة عشر دولة مجتمعاً لها حيث بلغ حجمها (٨٨٥٧) شركة وقد بلغ حجم العينة (١٣١٧) للسنطين (٢٠٠٥ و٢٠٠٦). كما استخدمت الدراسة منهجية قريبة من منهجية دراسة (Ku Ismail 2008) إلا أنها لم تسعى إلى توضيحها بالشكل الكافي، ومن ثم استخدمت الإحصاء الوصفي لتحليل النتائج.

استنتجت دراسة (Chen 2012) أن نتائج تشابه فائض عوائد الأصول للشركات مقابل نظرائها من الشركات الأجنبية يؤدي إلى تقييم الادارة بشكل أفضل وبالتالي يؤدي إلى تقليل خطر الاستثمار السيء بعد عملية الاعتماد. كما كان من ضمن نتائجها أن الإفصاح المطور قد يساهم في فاعلية الاستثمار وأن التغيرات المتوقعة في الاستثمار وفقاً لاختلاف عوائد الأصول للشركة مقابل نظيراتها من الشركات متصلة بعائد أسهم الشركة في فترة ما بعد الاعتماد، وقد بينت النتائج المتعلقة بالقيمة أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يتطور من نتائج الفائض من خلال الشركات الأجنبية النظرية وهو يؤثر على فاعلية الاستثمار. وأخيراً قدمت الدراسة دليلاً إضافياً وهو أن المقارنة تعتبر

من أهم العوامل التي تؤثر على الفائض المتزايد في عائد الأصول الأجنبية النظيرة في فترة ما بعد الاعتماد.

لقد تضمنت الدراسة توصيات منها ضرورة التركيز على الإفصاح عن العائد على الأصول مما يعزز ثقة المستثمر بإدارة الشركة و موقفها المالي.

ركزت دراسة (Chen(2012) على تقييم مدى تبني الشركات لمعايير الإبلاغ المالي مدعاة بأدلة عن مدى أهمية أجزاء من عناصر هذا الإبلاغ وبنظور دولي دون الالتفات إلى البيئة المحيطة بالعمل وأثر القوانين المحيطة واستقرارها السياسي على هذا الإفصاح.

### **Chen 2013: The Impact of Firm Characteristics on Trading Volume Reaction to the Earnings Reconciliation from IFRS to U.S. GAAP**

استهدفت الدراسة بيان أثر خصائص الشركة على حجم التداول وذلك عن طريق تسوية العائد وفقاً لكل من معايير المحاسبة الدولية مرة ومن ثم عند التغيير إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية

حيث قامت الدراسة أولاً بدراسة أثر الملكية المؤسسية على حجم التداول ومن دراسة مدى تأثير حجم التداول بتطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية. لقد اعتمدت الدراسة البيانات الصادرة من لجنة العمولات والصرف الأمريكية (U.S SEC) للشركات الأجنبية التي تعتمد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية والتي بدورها تعتمد تقييماً لطبيعة المستثمر ومدى فهمه للبيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية.

لقد قامت الدراسة باعتماد عينة مكونة من ١٩٥ شركة موزعة على دول مختلفة

كما استنتجت الدراسة وجود علاقة بين إيجابية ومؤثرة بين تطبيق الشركات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى والعائد المتوقع كما وجود علاقة إيجابية لكنها غير مؤثرة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعائد المتوقع وأخيراً فقد ثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين حجم التداول وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى إن هذه الدراسة تعد من الدراسات التي ثبت وجود علاقة بشكل أو آخر بين الإفصاح المحاسبي وحجم التداول والذي يمثل دوره أحد دلائل اتخاذ القرار الاستثماري. كما لا بد من التنويه إلى افتقار الدراسة وجود استنتاجات سهلة الفهم أو توصيات واضحة

### **Krische 2013: “Management Credibility and Investment Risk: An Experimental Investigation of Lease Accounting Alternatives”**

استهدفت الدراسة بحث كيفية تأثير فهم مستخدمي القوائم المالية لكلٍ من البدائل المحاسبية وخيارات الإفصاح وتأثير كلٍ منها على تقييم هؤلاء المستخدمين لمصداقية الإدارة ومخاطر الاستثمار. كما ركزت الدراسة على بحث العوامل الضرورية التي تؤثر في حكم المستثمرين على الخيارات الإدارية التي قد تؤثر في الوضع المالي للشركة.

قامت الدراسة باتخاذ سلسلة مطاعم صينية مجتمعاً لها كما اعتمدت طرق اعتماد عقود الإيجار لهذه الشركة والتوضيح الخاص بوضع الشركة بالإضافة إلى اعتمادها على نسبتين

متداولتين للتقدير بما نسبته المستحقات إلى حقوق الملكية ونسبة التدفقات النقدية من العمليات إلى المستحقات لتقدير مصداقية الشركة لدى المستثمرين.

قامت الدراسة بإجراء تجربة على مجموعتين من المشتركين. حصلت المجموعة الأولى على طرف يحتوي على معلومات عامة عن الشركة، وعن سياساتها المحاسبية وما إلى ذلك، أما المجموعة الثانية فقد أعطيت معلومات مضاعفة عن الشركة وسياساتها المحاسبية، ومن ثم قام الباحث بطرح مجموعة من الأسئلة التي تخص سياسات الشركة ومدى ثقة المشتركين بها للحصول على البيانات. ومن ثم اتبع الباحث منهجية الإحصاء الوصفي في تحليله للبيانات.

توصلت الدراسة إلى أن خيارات الإفصاح الإداري والقواعد المالية ذاتها تأثير مشترك في تقدير مستخدمي القواعد المالية لمصداقية الإدارة. كما بينت الدراسة أن المستثمر يركز أولاً على المخاطر الدنيا للاستثمار قبل تركيزه على مصداقية الإدارة.

أوصت الدراسة بضرورة مراقبة فهم المستخدمين عن كثب لكل من خيارات الإفصاح الإدارية والبيانات المالية سعياً لرفع مصداقية الشركات لدى مستخدمي هذه البيانات.

لقد أفادت الدراسة من نتائجها الموضحة آنفاً أهمية الإفصاح المحاسبي وبينت أثره في قرار المستثمر من ثلاثة نواحٍ سبق ذكرها.

لقد اتخذت الدراسة شركة واحدة من السوق الصينية مجتمعاً لها كما اعتمدت البيانات المالية للشركة كأداة للدراسة، فجاء البحث خاصاً متخصصاً بهذه الشركة علماً أن سعة المجتمع وحجم العينة ذوي تأثير كبير على نتائج البحث.

## **Oluwagbemiga 2014: “The Use of Voluntary Disclosure in Determining the Quality of Financial Statements: Evidence from Nigeria Listed Companies”**

استهدفت الدراسة تقييم الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية وبيان أثر استخدامه على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في سوق نيجيريا للأوراق المالية من جهة، ومن ثم دراسة أثرها الإفصاح على نوعية البيانات المالية وتقييم أداء الشركات جهة أخرى.

اتخذت الدراسة الشركات المدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية مجتمعاً لها وبالال، عددها ٢٥٨ شركة. وقد بلغت عينة الدراسة مئة وحدة معينة شاملة مختلف القطاعات. لقد قامت الدراسة بتطوير استبانة تشمل جميع عمليات الشركات النيجيرية، لتقييم مدى فاعلية الإفصاح وأثرها على دقة التقارير المالية. قام بالإجابة على هذه الاستبانة كلٌّ من محاسبى الشركات، مدققى الحسابات الداخليين، بالإضافة إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية من موظفي البنوك والمستثمرين وغيرهم. وقد اعتمدت الدراسة تطوير استبانة وزعت على جميع الشركات المدرجة في السوق النيجيري للحصول على البيانات ومن ثم قامت الدراسة باعتماد منهجهية الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها، أن الشركات النيجيرية تتمتع بمستوى عاليٍ من الإفصاح، فقد وافق الغالبية العظمى من مجيبى الاستبانة على أن هذه الشركات تفصح عن كل من تقارير القيمة المضافة، مستوى أداء الموارد البشرية، مسؤولية الشركة الاجتماعية، التقارير

البيئية، وتقارير خاصة بعاميات الشركة، نظام الرقابة الداخلية للشركة، بيان مهام الشركة، هيكلها التنظيمي وحصتها السوقية. كما استنتجت الدراسة وجود تأثير للاقصاح المحاسبي الاختياري على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في البورصة النيجيرية، بالإضافة إلى أن الإفصاح المحاسبي الاختياري يسهم في تقييم أداء الشركة.

وقد أوصت الدراسة بأن على كل من مجلس معايير المحاسبة الـ Nigerian (Accounting Standard Board وهيئة الأوراق المالية الـ Nigerian) والبورصة اتخاذ خطوات إيجابية للتطوير من مستوى الإفصاح الاختياري بما يخدم جميع فئات المستفيدين على حد سواء. أخبرت الدراسة بكفاية شركات التدقيق الكبرى (big four auditing companies) مع توضيح ضرورة تشجيع شركات التدقيق الأصغر على التطوير من فاعليتها بحيث تكون منافسة لشركات التدقيق الكبرى.

أن أبرز ما يميز هذه الدراسة هو قربها الشديد من الدراسة فيد البحث بالرغم من اعتمادها أسلوباً تقييمياً مغایراً لما تسعى إليه الأخيرة. لكنها أفادت بشكل كبير من خلال توضيحها الأثر القوي للاقصاح المحاسبي على عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالرغم من الاختلاف الجغرافي.

## ٨-٢ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من قراءة ما ورد من ملخصات لدراسات سابقة، يمكن للقارئ ملاحظة أن أغلب الدراسات العربية قد ركزت في تقييم الإفصاح على معيار المحاسبة الدولي الأول (عرض البيانات المالية) وكان الإفصاح المحاسبي قد اجتمع فيه أحياناً، أو التفرد بدراسة أثر القوائم المالية فقط في قرارات المستثمر أحياناً أخرى، فتأتي هذه الدراسة شاملة لمعاييرين معاً، هي المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية)، المعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)، مع علم الباحث تداخل جميع معايير المحاسبة الدولية لنتائج الإفصاح المحاسبي، إلا أن البحث قد اقتصر على هذين المعيارين فقط لعلاقتهما الوطيدة بمؤشرات الأداء المالي وبالتالي فإنهما يمثلان العامل الرئيس المؤثر في صناعة القرار الاستثماري ولو بصورة غير مباشرة.

أن جميع الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية لم توضح آلية محددة لقياس نسبة الإفصاح المحاسبي فبعضها قد اعتمد على بيانات وتقارير متخصصة تصدرها جهات محددة دون توضيح كيفية أو قوانين مبهمة قد عجز الباحث عن تعريف متغيراتها بشكل واف وأحياناً تجاوزت الدراسة التقارير المالية السنوية وفضلت استخدام الاستبانة، ولذا تسعى هذه الدراسة إلى طرح أسلوب محدد لقياس نسبة افصاح الشركات.

كما أن ما تسعى هذه الدراسة للتفرد به عن غيرها بالإضافة إلى ما قد سبق ذكره هو قياس مستوى الإفصاح المحاسبي من خلال المعايير آنفاً الذكر ودراسة أثر هذا الإفصاح على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في الأردن (قد تشتت بعض الدراسات السابقة بين الدول فالرغم من كبر حجم العينة أحياناً إلا أنها لم تمثل مكاناً محدوداً) ومن هنا تأتي الاختلاف المكاني حيث افتقر سوق

عمان المالي لهذا النوع من الدراسات. وهنا يجب الإشارة إلى وجود دراستين هما (حمزة ٢٠٠٧) و(عمير ٢٠١١). حيث تطرقـت الأولى إلى موضوع دور المعلومات المحاسبية في قرارات المستثمر في سوق عمان المالي، والتي تعد قديمة بعض الشيء، فالحدود الزمنية في هذه الدراسة قد تقدمـت حيث تغطي الدراسة الإفصاح المحاسبي بين (٢٠١٣-٢٠٠٩) وفترة (٢٠١٤-٢٠١٠) بالنسبة لمعلومات التداول واتخاذ القرار. هذا بالإضافة إلى شمولية العنوان ليتناول موضوع الإفصاح المحاسبي بشكل موسع عن المعلومات المحاسبية. كما أنه يجب الإشارة هنا إلى أن دراسة عمير (٢٠١١) تناولـت العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال في قطاع واحد هو الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. وهنا يسعى البحث إلى التميـزـ قطاع شركـات الاستثمار المالي والتي بدورـها تقوم بالاستثمار في جميع القطاعـات في سوق عمان للأوراق المالية.

### **الفصل الثالث**

#### **الطريقة والإجراءات**

الطريقة والإجراءات	١-٣
منهجية الدراسة	٢-٣
مصادر الحصول على المعلومات	٣-٣
مجتمع وعينة الدراسة	٤-٣

### **١-٣ الطريقة والإجراءات:**

يسعى البحث إلى تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومن ثم ربط أثره في عملية اتخاذ القرار الاستثماري مع الأخذ بنظر اعتبار مؤشرات الأداء المالي للشركات باعتبارها عنصراً مؤثراً في اتخاذ القرار الاستثماري.

### **٢-٣ منهجية البحث:**

لتحقيق الهدف من البحث، وهو تحليل أثر الإفصاح المحاسبي على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في ضوء مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، سيتعرض البحث لتقييم الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة الإفصاح المحاسبي الوارد في التقارير السنوية لهذه الشركات لمدة خمس سنوات متتالية وإعطاء درجة واحدة لتطبيق كل متطلب من متطلبات المعيار مقابل صفر لعدم تطبيقها المتطلب، مع مراعاة عدم إعطاء أي درجة للمتطلبات التي لم تلتزم بها المنشأة نتيجة لعدم حاجتها لتطبيق بنود المتطلب، وبالتالي عدم دخول المتطلب ضمن المجموع، ومن ثم قسمة مجموع المتطلبات المطبقة على المجموع الكلي لمتطلبات المعيار المطلوب تطبيقها فتكون النتيجة نسبة مئوية لتطبيق المعيار وهكذا لسنوات الخمس وللمعيارين آنفاً الذكر وبالنتيجة يمكن تقييم الإفصاح المحاسبي لكل شركة وربطه مع مؤشرات اتخاذ القرار باستخدام منهجية الإحصاء الوصفي عن طريق استخدام مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

### **٣-٣ مصادر المعلومات:**

#### **١-٣-٣ مصادر ثانوية:**

شملت المصادر الأولية كل من الكتب والدوريات والمنشورات من المصادر الموثوقة على الانترنت.

#### **٢-٣-٣ مصادر أولية:**

قام الباحث بتطوير نموذج قياس لتقدير الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية (الأولى (البيانات المالية) والسابع (بيانات التدفق النقدي))

### **٣-٤ المجتمع والعينة:**

#### **١-٤-٣ مجتمع الدراسة:**

شركات الاستثمار المالي المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (٣٤) شركة وذلك باعتبار أن هذا القطاع يشمل التعامل مع جميع قطاعات السوق الأخرى فهو بالنتيجة يمثل نموذجاً مختصراً للسوق ككل.

#### **٢-٤-٣ شروط عينة الدراسة**

أن الشركات التي تخضع للدراسة هي التي تستوفي الشروط التالية:

١. أن يكون عمر الشركة ست سنوات فأكثر
٢. أن يتوفّر الإفصاح المحاسبي للمنشأة لخمس سنوات متتالية (٢٠١٣-٢٠٠٩)
٣. أن تتوفر مؤشرات التداول الخاصة بالمنشأة لخمس سنوات متتالية (٢٠١٤-٢٠١٠)

أن تتوفر مؤشرات الأداء المالي الخاصة بالمنشأة بصورة دقيقة لخمس سنوات متتالية

(٢٠١٣-٢٠٠٩)

ولدى دراستنا لشركات الاستثمار المالي وجد أن اثنين وعشرون شركة فقط تستوفي هذه

الشروط ولذلك تم اخذها جميا.

### ٣-٤-٣ عينة الدراسة:

عدد الشركات التي تمكن الباحث من الحصول على معلوماتها المالية وتقاريرها السنوية كاملاً

دون نقص لمدة خمس سنوات متتالية هي ٢٢ شركة فقط

وقد قام الباحث بدراسة التقارير المالية السنوية لجميع الشركات. والجدول التالي يوضح هذه

الشركات:

**جدول رقم (٣-١) الشركات عينة الدراسة**

الشركة	الترتيب
شيركو للأوراق المالية	١
الأمل للاستثمارات	٢
الأردن الأولى للاستثمار	٣
الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي	٤
الأمين للاستثمار	٥
دارات الأردنية القابضة	٦
المحفظة الوطنية للأوراق المالية	٧
السنابل الدولية للاستثمارات الإسلامية	٨
العربية للاستثمار الدولية	٩
تهامة للاستثمارات المالية	١٠
المتحدة للاستثمارات المالية	١١
سبائك للاستثمار	١٢
الثقة للاستثمارات الأردنية	١٣
الاتحاد للاستثمارات المالية	١٤
الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	١٥
العالمية للوساطة المالية	١٦
البلاد للأوراق المالية والاستثمار	١٧
الكفاءة للاستثمارات المالية والاقتصادية	١٨
الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	١٩
المستقبل العربية للاستثمار	٢٠
الأولى للتمويل	٢١
الأردنية للإدارة والاستشارات	٢٢

## الفصل الرابع

### نتائج التحليل الإحصائي

٤-١ الإحصاء الوصفي

٤-٢ اختبار الفرضيات

#### ٤- ١ الإحصاء الوصفي:

جدول رقم (٤-١) الإحصاء الوصفي

**Descriptive Statistics**

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
GAAP1 Disclosure	.6207	.9607	.798065	.0780459
GAAP7 Disclosure	.0538	1.0000	.814017	.1432100
Working Capital Turnover	-2.0300	2.7100	.187691	.5825654
Return on Assets	-.5202	.3260	-.024990	.1140634
Dividend Yield	.0000	.1471	.012373	.0284596
Debit Ratio	.0040	.6697	.196914	.1642455
Price Average	.14	2.67	.7950	.44823
Volume Traded	58,446	139,628,910	12,866,023.78	23,291,944.8 64
Number of Stocks Exchanged	22,176	2,538,749,767	39,505,362.56	242,157,751. 944
Number of Contracts	51	40,952	6,343.96	8,114.018
Valid N (list wise)				

يوضح الجدول أعلاه ما يلي:

قيمة الحد الأدنى لكل متغير: Minimum

قيمة الحد الأعلى لكل متغير: Maximum

المتوسط: Mean

الانحراف المعياري: Std. Deviation

## ٤-٢ اختبار الفرضيات:

### ٤-٢-١ الفرضية الأولى:

- $H_0$ : لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية) ، المعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على معدل سعر السهم خلال فترة القياس.

عند اجراء تحليل الانحدار المتعدد لمعدل سعر السهم على المتغير المستقل بجميع ابعاده، كانت النتائج كما هو موضح في الجدولين ((٤-٤) أ، و (٤-٤) ب) جدول ((٤-٤) أ) أثر الإفصاح المحاسبي على معدل سعر السهم باستخدام تحليل التباين

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	.236	2	.118	.583	.560 <sup>b</sup>
1 Residual	21.663	107	.202		
Total	21.899	109			

R = 0.104 R square = 0.011

a. Dependent Variable: Price Average

b. Predictors: (Constant), GAAP7 Disclosure, GAAP1 Disclosure

من الجدول ((٤-٤) أ) يمكن ملاحظة وجود ارتباط طردي مقداره ( $R = 0.104$ ) بينما كانت

( $R^2 = 0.011$ )، مما بلغت قيمة ( $F = 0.583$ ) بدلالة مقدارها ( $Sig. = 0.560$ ) مما يعني

وجود ارتباط طردي غير دال إحصائيا

جدول (٤-٢) ب معاملات انحدار معدل سعر السهم على الإفصاح المحاسبي

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.607	.477		1.273	.206
1 GAAP1 Disclosure	-.100	.559	-.017	-.179	.859
GAAP7 Disclosure	.329	.305	.105	1.080	.283

a. Dependent Variable: Price Average

ومن الجدول ((٤-٢) ب) يمكن ملاحظة أن قيمة (t) بالنسبة لعنصر المتغير المستقل الأول (الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول) هي ( $t = -0.179$ ) بدلاً مقدارها ( $Sig = 0.859$ ) وهي تدل على وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين، بينما اثبتت قيمة (t) الخاصة بالعنصر الثاني للمتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي السادس) وجود ارتباط طردي بين المتغيرين، حيث بلغت ( $t = 1.080$ ) بدلاً ( $0.283$ )

مما سبق يمكن الإقرار بوجود علاقة ارتباط بين المتغيرات إلا أن هذه العلاقة غير دالة إحصائياً وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية.  
وهذا وللتتأكد من أثر كل عنصر من عناصر المتغير المستقل على معدل سعر السهم اجري اختبار الانحدار الخطي لمعدل السعر على كل عنصر من عناصر المتغير المستقل بشكل منفصل، فكانت النتائج كما هو موضح أدناه:

١. انحدار معدل السعر على الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي الأول:

((٤-٢) ج) جدول معاملات انحدار معدل سعر السهم على الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير

### المعاسبة الدولي الأول

#### Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1 (Constant)	.798	.443		1.800	.075
GAAP 1 Disclosure	-.004	.553	-.001	-.006	.995

a. Dependent Variable: Price Average

من الجدول ((٤-٢) ج) يمكن استنتاج وجود علاقة عكسية ضعيفة جداً بين الإفصاح المحاسبي

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي الأول ومعدل سعر السهم، حيث كانت ( $t = -0.006$ ) بدلالة إحصائية

مقدارها (.995)، لذا فإن العلاقة غير دالة إحصائياً.

١. انحدار معدل سعر السهم على الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع:

جدول ((٤-٤) د) معامل انحدار معدل سعر السهم على الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات

### معايير المحاسبة الدولي السابع

#### Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1 (Constant)	.534	.248		2.157	.033
GAAP 7 Disclosure	.320	.300	.102	1.070	.287

a. Dependent Variable: Price Average

من الجدول ((٤-٢) د)، (Sig. = 0.287) بدلالة إحصائية (t = 1.070)، وبالرغم من ارتفاع كلا قيمتي (t) ودلالتهما الإحصائية إلا أنهما مازالتا غير ذاتين إحصائياً وذلك لارتفاع مستوى الدلالة عن (.٠٠٥).

#### ٤-٢-٢ الفرضية الثانية:

$H_02$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية) ، المعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على حجم التداول خلال فترة القياس.

عند تطبيق تحليل الانحدار لعنصر المتغير التابع (حجم التداول) على المتغير المستقل بجميع ابعاده كانت النتائج كما هو موضح في كلا الجداولين ((٤-٣) أ و (٤-٣) ب)، وهي كالتالي:

جدول (٤-٣) أ: أثر الإفصاح المحاسبي على حجم التداول باستخدام تحليل التباين

ANOVA <sup>a</sup>					
Model	Sum of Squares	f	Mean Square		Sig.
Regr ession	63595055495900 99		31797527747950 49.500		.447 .002 <sup>b</sup>
Resi dual	52774596264349 928	07	49322052583504 6.060		
Total	59134101813940 024	09			

R = 0.328

R square = 0.108

Adjusted R square = 0.091

a. Dependent Variable: Volume Traded

b. Predictors: (Constant), GAAP7 Disclosure, GAAP1 Disclosure

من الجدول ((٤-٤) أ) يمكن ملاحظة وجود ارتباط طردي بين كل من عنصري المتغير المستقل وحجم التداول فقد بلغت قيمة ( $R = 0.328$ ) بينما كانت ( $R^2 = 0.108$ ) وقيمة ( $F = 6.447$ )، في حين كانت ( $\text{adjusted } R^2 = 0.091$ ) إحصائية مقدارها ( $\text{Sig.} = 0.002$ )، مما يؤكد أن هذا الارتباط دال إحصائيا.

جدول (٤-٣) ب معاملات انحدار حجم التداول على الإفصاح المحاسبي

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1	(Constant)	-58246590.575	23534108.224	-2.475	.015
	GAAP1 Disclosure	44406251.113	27609710.240		
	GAAP7 Disclosure	43824076.827	15046614.357	.149	1.608 .111
				.269	2.913 .004

1. Dependent Variable: Volume Traded

أما الجدول ((٤-٣) ب) فيوضح قيم (t) لكل من عنصري المتغير المستقل. حيث كانت ( $t = 1.608$ ) بدلالة إحصائية مقدارها ( $\text{Sig.} = 0.111$ ) بالنسبة للعنصر الأول للمتغير المستقل، بينما كانت ( $t = 2.913$ ) بدلالة مقدارها ( $\text{Sig.} = 0.004$ ). ونتيجة لكل ما سبق يمكن رفض الفرضية الصفرية وأثبات أن انحدار (حجم التداول) على كلا عنصري المتغير المستقل دال إحصائيا.

وهنا وللتتأكد من أثر كل عنصر من عناصر المتغير المستقل على معدل سعر السهم اجري اختبار الانحدار الخطي لحجم التداول على كل عنصر من عناصر المتغير المستقل بشكل منفصل فكانت النتائج كما هو موضح أدناه:

١. انحدار حجم التداول على العنصر الأول من عناصر المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول)، وكانت النتائج الموضحة في الجدول (٤-٣) ج وهي كما يلي:

جدول (٤-٣) ج معامل انحدار حجم التداول على الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار

### المحاسبة الدولي الأول

Model	Coefficients <sup>a</sup>			t	Sig.
	B	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients		
1 GAAP1 Disclosure	(Constant)	-32817264.455	22599072.460	.192	.149
	GAAP1 Disclosure	57242565.752	28184101.709		.045

a. Dependent Variable: Volume Traded

من الجدول (٤-٣) ج (Sig. = 0.045) بدلالة مقدارها ( $t = 2.031$ ) وهي أقل من (٠,٠٥)،

مما يؤكد أن معيار المحاسبة الدولي عامل مؤثر في حجم التداول، وعليه ترفض الفرضية الصفرية.

٢. انحدار حجم التداول على عنصر المتغير المستقل الثاني (الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي السابع)

جدول ((٤-٣) د) معامل انحدار حجم التداول على الإفصاح المحاسبي وفق معيار المحاسبة

الدولي السابع

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	T	Sig.
	B	Std. Error			
1 (Constant)	-25952069.347	12365012.152		-2.099	.038
GAAP7 Disclosure	47687084.501	14962401.606	.293	3.187	.002

a. Dependent Variable: Volume Traded

من الجدول ((٤-٣) د)، أن ( $t = 3.187$ ) بدلالة إحصائية مقدارها ( $Sig = .002$ ) وهي

أقل من (.٠٥) وعليه يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول وجود العلاقة بين المتغيرين.

**٤-٢-٣ الفرضية الثالثة:**

•  $H_03$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) للإفصاح المحاسبي وفقاً لكلٍ

من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية) ، المعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على عدد الأسهم المتداولة خلال فترة القياس.

ولاختبار الفرضية أعلاه قام الباحث بتحليل انحدار عنصر المتغير التابع (عدد الأسهم المتداولة) على المتغير المستقل بجميع ابعاده وكانت النتيجة كما هو مبين في الجداولين ((٤-٤) أ و (٤-٤) ب).

جدول (٤-٤) أثر الإفصاح المحاسبي على عدد الأسهم المتداولة باستخدام تحليل التباين

ANOVA <sup>a</sup>					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	160511858750842880	2	80255929375421440	1.378	.256 <sup>b</sup>
1 Residual	6231289215320378400	107	58236347806732512. 000		
Total	6391801074071221200	109			

R = 0.158      R square = 0.025      Adjusted R square = 0.007

a. Dependent Variable: Number of Stocks Exchanged

b. Predictors: (Constant), GAAP7 Disclosure, GAAP1 Disclosure

ومن ملاحظة الجدول ((٤-٤) أ) اعلاه، يمكن إيجاد علاقة ارتباط طردية بين كل من

عناصر متغير المستقل وعدد الأسهم المتداولة حيث كانت ( $R = 0.158$ ) بينما كانت قيمة ( $R^2 = 0.025$ )

( $F = 1.378$ ) كما بلغت قيمة ( $\text{Adjusted } R^2 = 0.007$ )، ومن نفس الجدول كانت قيمة ( $\text{Sig.} = 0.256$ )

بدلة إحصائية أعلى من ( $0.05$ ) حيث بلغت ( $\text{Sig.} = 0.256$ )، لذا يتم قبول الفرضية

الصفيرية.

جدول (٤-٤) ب معاملات انحدار عدد الأسهم المتداولة على الإفصاح المحاسبي

Model	Coefficients <sup>a</sup>				
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	-373722881.577	255725620.396		-1.461	.147
GAAP1 1 Disclosure	362552720.695	300011804.695	.117	1.208	.230
GAAP7 Disclosure	152192916.039	163499069.293	.090	.931	.354

a. Dependent Variable: Number of Stocks Exchanged

ومن الجدول ((٤-٤) ب) يمكن إيجاد قيمة كل من ( $t$ ) ودلالتها الإحصائية لعنصر المتغير المستقل، حيث كانت ( $t = 1.208$ ) بدلالة مقدارها ( $Sig. = 0.23$ ) بالنسبة للعنصر الأول للمتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول)، بينما انخفضت القيم بالنسبة للعنصر الثاني حيث كانت ( $t = 0.931$ ) بدلالة مقدارها ( $Sig. = 0.354$ ). وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية.

وللتتأكد من صحة الرفض الواردة أعلاه تم تحليل انحدار المتغير التابع عدد الأسهم المتداولة على كل عنصر من عناصر المتغير المستقل بشكل منفصل، وكانت النتائج كما يلي:

#### ١. انحدار المتغير التابع عدد الأسهم المتداولة على عنصر المتغير المستقل الأول

(الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول):

جدول (٤-٤) ج معامل انحدار عدد الأسهم المتداولة على الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات

#### معيار المحاسبة الدولي الأول

##### Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1	(Constant)	-285411533.677	237329316.162	-1.203	.232
	GAAP1 Disclosure	407130868.088	295981775.227	.131	1.376

a. Dependent Variable: Number of Stocks Exchanged

يوضح الجدول (٤-٤) ج) قيمة (t) والبالغة (١,٣٧٦) بدلالة إحصائية مقدارها (Sig. = 0.172) وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية لارتفاع الدلالة الإحصائية عن (٠,٠٥)

٢. انحدار عدد الأسهم المتداولة على عنصر المتغير المستقل الثاني (الإفصاح المحاسبي

وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع)

جدول (٤-٤) د معامل انحدار عدد الأسهم المتداولة على الإفصاح المحاسبي

وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع

Model	Coefficients <sup>a</sup>			t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	110055802.2	133668002.77			.412
	50	6		-.823	
GAAP7 Disclosure	183732258.0	161746249.40	.109	1.136	.259

a. Dependent Variable: Number of Stocks Exchanged

من الجدول (٤-٤) د، (t = 1.136) بدلالة إحصائية مقدارها (Sig. = 0.259) وهي غير دلالة إحصائية. وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية وذلك لارتفاع قيمة الدلالة الإحصائية عن (٠,٠٥)

#### ٤-٢-٤ الفرضية الرابعة

•  $H_04$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) للإفصاح المحاسبي

وفقاً لكلٍ من (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية) ، المعيار المحاسبي السابع

(بيانات التدفق النقدي)) على عملية اتخاذ القرار الاستثماري متمثلاً بعدد العقود المنفذة خلال

فترة القياس.

ولاختبار الفرضية أعلاه قام الباحث بتحليل انحدار عنصر المتغير التابع (عدد العقود المنفذة)

على المتغير المستقل بجميع ابعاده وكانت النتيجة كما هو مبين في الجدولين ((٤-٥)أ و (٤-٥)ب).

جدول (٤-٥)أ تحليل تباين انحدار عدد العقود المنفذة على الإفصاح المحاسبي

ANOVA<sup>a</sup>

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	522823295.016	2	261411647.508	4.204
	Residual	6653441852.839	107	62181699.559	
	Total	7176265147.855	109		

R = 0.27      R square = 0.073      Adjusted R square = 0.056

a. Dependent Variable: Number of Contracts

b. Predictors: (Constant), GAAP7 Disclosure, GAAP1 Disclosure

من الجدول ((٤-٥)أ)، بلغت قيمة معامل الارتباط ( $R = 0.27$ ) مما يدل على وجود علاقة

طردية بين عدد العقود المنفذة وعنصر المتغير المستقل، كما بلغت قيمة ( $R$  square = 0.073) و

(Sig. = 0.017) (Adjusted R square = 0.056)، كما بلغت قيمة (F) (٤,٢٠٤) بدلالة مقدارها

. وعليه يمكن هنا رفض الفرضية الصفرية لانخفاض قيمة الدلالة الإحصائية عن (0.05).

**جدول (٤-٥) ب معاملات انحدار عدد العقود المنفذة على الإفصاح المحاسبي**

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	-11499.287	8356.193		-1.376	.172		
1 GAAP1 Disclosure	8133.328	9803.306	.078	.830	.409	.975	1.026
GAAP7 Disclosure	13946.057	5342.561	.246	2.610	.010	.975	1.026

a. Dependent Variable: Number of Contracts

ومن الجدول ((٤-٥) ب)، فيمكن ملاحظة قيم (t) ودلالتها الإحصائية الخاصة بكل عنصر

من عناصر المتغير المستقل. حيث بلغت قيمة (t) (0.830) بدلاًلة مقدارها (Sig. = 0.409) بالنسبة

لعنصر المتغير المستقل الأول (الإفصاح المحاسبي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول)،

بينما كانت (t = 2.610) بدلاًلة إحصائية مقدارها (Sig. = 0.010) بالنسبة لعنصر المتغير المستقل

الثاني (الإفصاح المحاسبي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع)

وللتتأكد من أثر كل عنصر من عناصر المتغير المستقل على عدد العقود المنفذة، قام الباحث

بإجراء تحليل انحدار عدد العقود المنفذة على كل عنصر من عناصر المتغير المستقل بشكل منفصل،

وكان النتائج كالتالي:

١. انحدار عدد العقود المنفذة على العنصر الأول من عناصر المتغير المستقل (الإفصاح

المحاسبي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول)

(٤-٥) ج معامل انحدار عدد العقود المنفذة على الإفصاح المحاسبي وفقا

### لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1 (Constant)	-3406.958	7965.999		-.428	.670
GAAP1 Disclosure	12218.205	9934.679	.118	1.230	.221

a. Dependent Variable: Number of Contracts

من الجدول (٤-٥)، (Sig. = 0.221) بدلالة احصائية مقدارها ( $t = 1.230$ )، مما يؤكّد قبول

الفرضية الصفرية

٢. انحدار عدد العقود المنفذة على عنصر المتغير المستقل الثاني (الإفصاح المحاسبي وفق

### متطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع)

جدول (٤-٤) د معامل انحدار عدد العقود المنفذة على الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات

### معيار المحاسبة الدولي السابع

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1 (Constant)	-5584.310	4352.216		-1.283	.202
GAAP7 Disclosure	14653.595	5266.441	.259	2.782	.006

a. Dependent Variable: Number of Contracts

من الجدول ((٤-٥) د)، نجد أن ( $t = 2.782$ ) بدلالة إحصائية مقدارها ( $Sig = 0.006$ ) لذا فإن العلاقة دالة إحصائيا.

#### ٤-٢-٥ الفرضية الخامسة:

$H_05$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha=0.05$ ) للإفصاح المحاسبي (المعيار المحاسبي الأول (عرض البيانات المالية) ، المعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) على عملية اتخاذ القرار الاستثماري (معدل سعر السهم، حجم التداول، عدد الأسهم المتداولة، وعدد العقود المنفذة) في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية يعزى إلى المتغيرات الضابطة (مؤشرات الأداء المالي).

١. تحليل انحدار معدل سعر السهم على كل من المتغيرين المستقل والضابط بأبعادهما:

جدول (٤-٦) أثر الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي على معدل سعر السهم

باستخدام تحليل الانحدار

ANOVA<sup>a</sup>

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.860	.977	6.271	.000 <sup>b</sup>
	Residual	16.039	.156		
	Total	21.899			

R = .٠٥١٧ R square = 0.268 Adjusted R square = 0.225

a. Dependent Variable: Price Average

b. Predictors: (Constant), Debit Ratio, GAAP1 Disclosure, Working Capital Turnover, Dividend Yield, Return on Assets, GAAP7 Disclosure

من الجدول (٤-٦) أ) يتضح وجود علاقة ارتباط طردية بين كل من المتغيرين المستقل والضابط ببعادهما حيث بلغت قيمة ( $R = 0.517$ ) كما أن قيم كل من ( $R$  و  $R^2$ ) كانتا ( $F = 6.271$  على التوالي، ومن نفس الجدول بلغت قيمة ( $F = 6.271$ ) بدلاة إحصائية مقدارها (٠٠٠٠)، لذا ترفض الفرضية الصفرية، وعليه فإن العلاقة المذكورة دالة إحصائيا.

جدول (٤-٦) ب معاملات انحدار معدل السعر على كل من الإفصاح المحاسبي ومؤشرات

### الأداء المالي

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1	(Constant)	.539	.420	1.284	.202
	GAAP1 Disclosure	.067	.493	.136	.892
	GAAP7 Disclosure	.107	.294	.364	.717
	Working Capital Turnover	.125	.065	.163	.058
	Return on Assets	.921	.356	.234	.011
	Dividend Yield	4.659	1.419	.296	.001
	Debit Ratio	.292	.258	.107	.260

a. Dependent Variable: Price Average

أن الجدول ((٤-٦) ب) يوضح قيم ( $t$ ) ودلالتها الإحصائية لكل متغير من المتغيرين المستقل والضابط بأبعادهما وهي حسب تأثير الأقوى فالأشعف كالتالي:

أ. ريع السهم ( $Sig. = 0.001$  و  $t = 3.283$ )، هناك علاقة طردية بين ريع السهم ومعدل سعره وهي دالة إحصائية.

ب. العائد على الأصول ( $Sig. = 0.011$  و  $t = 2.586$ )، هناك علاقة طردية بين العائد على الأصول ومعدل سعر السهم وهي دالة إحصائية.

ج. معدل دوران رأس المال العامل ( $Sig. = 0.58$  و  $t = 1.917$ )، هناك علاقة طردية بين معدل دوران رأس المال العامل ومعدل سعر السهم

د. نسبة المديونية (القدرة على سداد الديون): ( $Sig. = 0.260$  و  $t = 1.133$ )، هناك علاقة طردية بين نسبة المديونية ومعدل سعر السهم إلا أنها غير دالة إحصائية.

هـ. الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع ( $t = 0.364$ )، هناك علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي ومعدل سعر السهم إلا أنها غير دالة إحصائية.

وـ. الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول ( $t = 0.136$  و  $Sig. = 0.892$ )، هناك علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي ومعدل سعر السهم إلا أنها غير دالة إحصائية.

٢. تحليل انحدار حجم التداول على المتغيرين المستقل والضابط بأبعادهما:

يوضح كلا من الجدولين (٤-٦) ج و(٤-٦) د) نتائج تحليل انحدار حجم التداول على

المتغيرين المستقل والضابط بأبعادهما:

جدول (٤) ج أثر الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي على حجم التداول

باستخدام تحليل التباين

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	12103793280304588	6	2017298880050764.800	4.418	.001 <sup>b</sup>
Residual	47030308533635432	103	456604937219761.500		
Total	59134101813940016	109			

R = 0.452 R square = 0.205 Adjusted R square = 0.158

a. Dependent Variable: Volume Traded

b. Predictors: (Constant), Debit Ratio, GAAP1 Disclosure, Working Capital Turnover, Dividend Yield, Return on Assets, GAAP7 Disclosure

من الجدول (٤) ج، هناك علاقة ارتباط طردية بين كلا المتغيرين المستقل والضابط

بأبعادهما حيث بلغت قيم كل من ( $R = 0.452$ ) بينما كانت ( $R^2 = 0.205$ )

وAdjusted R square = 0.158، كما أن قيمة ( $F = 4.418$ ) بدلالة إحصائية مقدارها ( $Sig. = 0.001$ ) وهي أقل

من ( $0.05$ ) وعليه فإن العلاقة دالة إحصائيا. ولذ يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

**جدول (٤-٦) د معاملات اندار حجم التداول على الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء**

**المالي**

Model	Coefficients <sup>a</sup>			t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-52025191.727	22715913.303		.024
	GAAP1 Disclosure	45660772.525	26704165.680	.153	1.710
	GAAP7 Disclosure	31843701.381	15932643.527	.196	1.999
	Working Capital Turnover	-8996980.593	3540547.457	-.225	-2.541
	Return on Assets	-8247469.182	19290626.695	-.040	-.428
	Dividend Yield	-104991250.690	76842117.073	-.128	-1.366
	Debit Ratio	26972306.903	13947668.713	.190	1.934

a. Dependent Variable: Volume Traded

يقوم الجدول ((٤-٦) د) بتبسيط كل من قيم (t) ودلائلها الإحصائية، لكل من المتغيرين

المستقل والتابع بأبعادهما، وهي كالاتي من الأقوى فالضعف تأثيرا:

أ. معدل دوران رأس المال العامل ( $t = -2.541$  و  $Sig. = 0.013$ ) مما يعني وجود

علاقة عكسية بين معدل دوران رأس المال العامل وحجم التداول وهي علاقة دالة

إحصائية

ب. الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع ( $t = 1.999$  و  $Sig. = 0.048$ ) مما يعني وجود علاقة طردية بين المتغير المذكور وحجم التداول وهذه

العلاقة دالة إحصائية.

ج. نسبة المديونية ( $Sig. = 0.056$  و  $t = 1.934$ ) مما يعني وجود علاقة طردية بين

نسبة المديونية وحجم التداول وهي علاقة غير دالة إحصائيا

د. الإفصاح لمحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول ( $Sig. = 1.710$  و  $t = 1.710$ ) مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغير المذكور وحجم التداول

( $= 0.09$ ) إلا أنها غير دالة إحصائيا

هـ. ريع السهم ( $Sig. = 0.175$  و  $t = -1.366$ ) هناك علاقة عكسية بين ريع السهم وحجم

التداول، وهي غير دالة إحصائيا

وـ. العائد على الأصول ( $Sig. = 0.670$  و  $t = -0.428$ ) هناك علاقة عكسية غير دالة

إحصائيا بين العائد على الأصول وحجم التداول.

٣. انحدار عدد الأسهم المتداولة على كلا المتغيرين المستقل والضابط بأبعادهما:

يوضح كلا من الجدولين ((٤-٦) و (٤-٦)) نتائج تحليل انحدار عدد الأسهم المتداولة

على المتغيرين المستقل والضابط بأبعادهما:

**جدول (٤-٦) هـ أثر الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي على عدد الأسهم المتداولة**

باستخدام تحليل التباين

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	590008316347076860	6	98334719391179472	1.746	.118 <sup>b</sup>
1 Residual	5801792757724144600	103	56328085026448008		
Total	6391801074071221200	109			

R = 0.304 R square = 0.092 Adjusted R square = 0.039

a. Dependent Variable: Number of Stocks Exchanged

b. Predictors: (Constant), Debit Ratio, GAAP1 Disclosure, Working Capital Turnover, Dividend Yield, Return on Assets, GAAP7 Disclosure

من الجدول ((٤-٥) هـ) يمكن ملاحظة وجود علاقة طردية بين المتغيرين المستقل والضابط

بأبعادهما حيث كانت (R = 0.304) بينما قيمة (R square = 0.092) و (Adjusted R square = 0.039)

كما بلغت قيمة (F) (١,٧٤٦) بدلالة إحصائية مقدارها (Sig. = 0.118) وهي أعلى من

(٠,٠٥) وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية

جدول (٤-٦) و ، معاملات انحدار عدد الأسهم المتداولة على الإفصاح المحاسبي ومؤشرات

### الأداء المالي

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error			
1	(Constant)	-338025790.553	252302988.287		.183
	GAAP1 Disclosure	323693810.292	296600040.282	.104	.278
	GAAP7 Disclosure	144686124.260	176962005.430	.086	.415
	Working Capital Turnover	-85081491.628	39324445.894	-.205	-2.164 .033
	Return on Assets	-293102626.139	214258731.146	-.138	-1.368 .174
	Dividend Yield	-62962823.059	853476393.632	-.007	-.074 .941
	Debit Ratio	55094764.734	154915122.670	.037	.356 .723

a. Dependent Variable: Number of Stocks Exchanged

يوضح الجدول ((٤-٦) و ) قيم كل من (t) و دلالتها الإحصائية لكل من المتغيرين المستقل

والضابط بأبعادهما ، وهي كالاتي من الأقوى فالضعف تأثيرا:

أ. معدل دوران رأس المال العامل ( $Sig. = 0.033$  و  $t = -2.164$ ) هناك علاقة عكسية

بين كل من معدل دوران رأس المال العامل وعدد الأسهم المتداولة وهي دالة إحصائيا

ب. العائد على الأصول ( $Sig. = 0.174$  و  $t = -1.368$ ) هناك علاقة عكسية غير دالة

إحصائيا بين معدل العائد على الأصول وعدد الأسهم المتداولة

ج. الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول ( $t = 1.091$  و  $Sig. = 0.278$ ) هناك علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين المتغير المذكور وعدد الأسهم

المتداولة

د. الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع ( $t = 0.818$  و  $Sig. = 0.415$ ) هناك علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين المتغير المذكور وعدد الأسهم

المتداولة.

هـ. نسبة المديونية ( $Sig. = 0.356$  و  $t = 0.723$ ) هناك علاقة طردية غير دالة إحصائياً

بين نسبة الديون وعدد الأسهم المتداولة

وـ. ريع السهم ( $Sig. = 0.941$  و  $t = -0.074$ ) هناك علاقة عكسية غير دالة إحصائياً

بين ريع السهم وعدد الأسهم المتداولة.

٤. تحليل انحدار عدد العقود المنفذة على المتغيرين المستقل والضابط بأبعادهما:

يبين كلا الجدولين ((٤-٦) ز) و((٤-٦) ح) نتائج تحليل انحدار عدد العقود المنفذة على كلا

المتغيرين المستقل والضابط بأبعادهما:

جدول (٤-٦) ز أثر الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي على عدد العقود المنفذة

باستخدام تحليل التباين

#### ANOVA<sup>a</sup>

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1320159507.687	6	220026584.614	3.870 .002 <sup>b</sup>
	Residual	5856105640.168	103	56855394.565	
	Total	7176265147.855	109		

R = 0.429 R square = 0.184 Adjusted R square = 0.136

أـ. Dependent Variable: Number of Contracts

b. Predictors: (Constant), Debit Ratio, GAAP1 Disclosure, Working Capital Turnover, Dividend Yield, Return on Assets, GAAP7 Disclosure

ومن الجدول (٤-٦) يتضح وجود علاقة طردية بين المتغيرين المستقل والضابط بأبعادهما

حيث كانت ( $R = 0.429$ ) و  $R^2 = 0.184$ ، ( $Adjusted R^2 = 0.136$ ) كما كانت ( $F = 3.87$ ) بدلالة مقدارها ( $Sig. = 0.002$ ) وهي أقل من ( $0.05$ )

ومن نفس الجدول يتضح أن عليه فهي دالة إحصائية، ولذا يتم رفض الفرضية الصفرية

جدول (٤-٦) ح معاملات انحدار عدد العقود المنفذة على الإفصاح المحاسبي ومؤشرات

### الأداء المالي

#### Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error				Tolerance	VIF
1	(Constant)	-9770.642	8015.779		.226		
	GAAP1 Disclosure	7540.054	9423.116	.073	.800	.425	.964 1.037
	GAAP7 Disclosure	11156.082	5622.162	.197	1.984	.050	.805 1.243
	Working Capital Turnover	-1737.413	1249.355	-.125	-1.391	.167	.985 1.016
	Return on Assets	-13416.663	6807.096	-.189	-1.971	.051	.865 1.156
	Dividend Yield	-46642.981	27115.328	-.164	-1.720	.088	.876 1.142
	Debit Ratio	8043.259	4921.723	.163	1.634	.105	.798 1.253

a. Dependent Variable: Number of Contracts

ويوضح الجدول ((٤-٦) ح) قيم كل من ( $t$ ) ودلالتها المعنوية لعناصر كلا المتغيرين المستقل والضابط، وهي من الأقوى تأثيراً فالأدنى كالاتي:

أ. الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع ( $t = 1.984$ )  
و( $Sig. = 0.05$ ) هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المذكور وعدد العقود

المنفذة

ب. العائد على الأصول ( $Sig. = 0.051$  و  $t = -1.971$ ) هناك علاقة عكسية  
غير دالة بين العائد على الأصول وعدد العقود المنفذة

ج. ريع السهم ( $Sig. = 0.088$  و  $t = -1.720$ ) هناك علاقة عكسية غير دالة  
إحصائياً بين ريع السهم وعدد العقود المنفذة

د. نسبة المديونية ( $Sig. = 0.105$  و  $t = 1.634$ ) هناك علاقة طردية غير دالة  
إحصائياً بين نسبة المديونية وعدد العقود المنفذة

هـ. معدل دوران رأس المال العامل ( $Sig. = 0.167$  و  $t = -1.391$ ) هناك علاقة  
عكسيّة غير دالة إحصائياً بين معدل دوران رأس المال العامل وعدد العقود المنفذة

و. الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول ( $t = 0.8$ )  
و( $Sig. = 0.425$ ) هناك علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين المتغير المذكور وعدد  
العقود المنفذة.

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

• توصيات الدراسة

## نتائج الدراسة

### أولاً: نتائج عن الدراسة الميدانية

بعد إجراء الدراسة وتحليل الانحدار للمتغير المستقل بأبعاده على المتغيرين المستقل والضابط

بأبعادهما، استنتج الباحث ما يلي:

١. تلتزم الشركات المالية المدرجة ببورصة عمان بما نسبته (٧٩,٨٪) من متطلبات معيار

المحاسبة الدولي الأول (البيانات المالية)، بينما ما نسبته (٤,٨٪) من متطلبات معيار

المحاسبة الدولي السابع (قائمة التدفقات النقدية) (جدول (٤-١) ص (٧٩))

٢. هناك علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعيارين (المعيار

المحاسبي الأول (البيانات المالية) والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي) وعملية

اتخاذ القرار الاستثماري متمثلاً بمعدل سعر السهم عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0.05$ ).

٣. هناك علاقة طردية دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعيارين (المعيار المحاسبي

الأول (البيانات المالية) والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي) وعملية اتخاذ القرار

الاستثماري متمثلاً بحجم التداول عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0.05$ )

٤. هناك علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعيارين (المعيار

المحاسبي الأول (البيانات المالية) والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي) وعملية

اتخاذ القرار الاستثماري متمثلاً بعدد الأسهم المتداولة عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0.05$ )

٥. هناك علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعيارين (المعيار المحاسبي الأول (البيانات المالية) والمعيار المحاسبي السابع (بيانات التدفق النقدي)) وعملية اتخاذ القرار الاستثماري متمثلة بعدد العقود المنفذة عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0.05$ )
٦. هناك علاقة طردية دالة إحصائياً بين كل من الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي من جهة وعملية اتخاذ القرار الاستثماري متمثلة ب (معدل سعر السهم، وحجم التداول، وعدد العقود المنفذة) من جهة أخرى. كما أن هناك علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي من جهة وبين عملية اتخاذ القرار الاستثماري متمثلة بعدد الأسهم المتداولة من جهة أخرى
٧. أن مؤشرات الأداء المالي تدعم دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد اتخاذ القرار الاستثماري حيث أنها أكثر وضوحاً وأسهل بياناً بالنسبة للمستثمر العادي من مما تحويه المعلومات المحاسبية وفي نفس الوقت فإن هذه المؤشرات ما هي إلا ترجمة فعلية لتطبيق المعايير المحاسبية والإفصاح المحاسبي.

## **التصنيفات:**

ونتيجة لما سبق من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

١. التأكيد على أهمية المعايير الدولية في توصيف المعلومات المطلوبة لترشيد القرار الاستثماري فهي تعبر عن الية انتاج هذه المعلومات بالمواصفات والوقت اللازمين لترشيد متذبذبي القرار
٢. توعية المستثمر بأهمية الإفصاح المحاسبي وتشجيع المنشآت المدرجة على تقديم الإفصاح بشكل دوري مما يسهل عملية متابعة المنشأة وتطورها.
٣. توعية المستثمر بأهمية النسب المالية وتفسيراتها الأكاديمية والعملية بما يتاح له فهم أوسع لعملية الاستثمار، وبالتالي تزويده بالحصانة ضد تخوفه من الإفلاس
٤. استخدام القيم الصافية بدلاً من الإجمالية في البيانات المنصورة من قبل بورصة عمان يعطي نظرة أدق للمراكز المالية للشركات المدرجة فيها علامة على مساهمته في تقييم السياسات المالية المختلفة (الائتمان، التخزين، التحصيل، وغيرها).
٥. على بورصة عمان عمل تقييم دقيق للإفصاح المحاسبي بالاستعانة بخبراء من ضمن المجال مما يسهل الدراسات الخاصة به ويشجع المنشآت أكثر على الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.
٦. توسيع الدراسات الأكاديمية المحاسبية بما يشمل ربط المحاسبة بأنشطة أخرى كالاستثمار والإدارة المالية وصولاً لصورة أوضح وأدق عن علاقة هذه المجالات ببعضها البعض وأهميتها الاقتصادية.

٧. إذا كان متذو القرارات الاستثمارية من فئات مختلفة في المستوى الثقافي أو التعليمي فإن دور هذه المعايير هو تقديم المعلومات لكافة المستويات من متذدي القرارات الاستثمارية وصياغتها بصيغة تتفق مع أكثر من فئة من المستثمرين
٨. يؤكد الباحث على أهمية إصدار المعلومات والإفصاح عنها في وقت مناسب وتكلفة مناسبة تبرر العائد منها حيث إن إصدارها في وقت غير الوقت المطلوب إنتاجها فيه يعتبر تكلفة ضائعة لا تبرر إصدار هذه المعلومات
٩. درجات الإفصاح المختلفة (مناسب، كاف، ...) لا بد من أن تتسمق مع الفئات الاستثمارية المطلوب الإفصاح لها وبشكل تفصيلي أولاً وغير مل ثانياً، بحيث لا يقضي على مفهوم ومعنى تحليل المعلومة.

## قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية:

أبو شربة، توفيق حسن يوسف، ٢٠٠٩، **تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن

أبو نصار، محمد وحميدات، ٢٠١٤، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي الجوانب النظرية والعملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن

أحمد، عبد الناصر شحادة السيد، ٢٠٠٨، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط

الجاوي، طلال وآخرون، ٢٠٠٩، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

حجازي، وجدي حامد، ٢٠١١، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

حداد، فايز سليم، ٢٠١٠، **الإدارة المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن

حمزه، الدكتور محي الدين، ٢٠٠٧، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣، العدد الأول

حنفي، عبد الغفار، ٢٠٠٩، تقييم الأداء المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر

العربية

الحواتمة، عمر محمد مسلم، ٢٠١٠، قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان،الأردن

الخالدي، بدر مفلح، ٢٠١٣، دعم قرارات المستثمر في الشركات الاستثمارية المدرجة في السوق المالي باستخدام المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية، رسالة ماجстير، جامعة عمان العربية، عمان،الأردن

الدهراوي، كمال الدين مصطفى، ٢٠١١، تحليل القوائم المالية (تحديد قيمة المنشأة-تحديد قيمة السهم-صياغة عقود الحوافز وشروط المديونية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

الزبيدي، حمزه محمود، ٢٠٠٠، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق، عمان،الأردن

سكيك، طارق فايز، أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

صيام، محمد ذكريـا (٢٠٠٣)، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

الطمـيـزـيـ، عـزـ الدـيـنـ مـحـمـودـ، ٢٠١١ـ، درـجـةـ التـزـامـ الشـرـكـاتـ المـسـاـهـمـةـ العـامـةـ الـأـرـدـنـيـةـ بـمـتـطـلـبـاتـ إـلـفـصـاحـ الـمـحـاسـبـيـ فـيـ قـوـائـمـ الـمـالـيـةـ وـفـقـاـ لـمـعـيـارـ الـمـحـاسـبـةـ الـدـولـيـ رقمـ ١ـ "ـ عـرـضـ الـقـوـائـمـ الـمـالـيـةـ"ـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ، جـامـعـةـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ لـلـدـرـاسـاتـ الـعـلـيـاـ، عـمانـ الـأـرـدـنـ

"ـ العـنـزـيـ، سـعـدـ فـرـحـانـ، ٢٠١٠ـ، دورـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـحـاسـبـيـ فـيـ تـوـجـيهـ الـقـرـارـاتـ الـإـسـتـثـمـارـيـةـ"ـ درـاسـةـ تـطـبـيقـيـةـ عـلـىـ سـوقـ الـكـوـيـتـ لـلـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ"ـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ، جـامـعـةـ عـمـانـ الـعـرـبـيـةـ، عـمانـ الـأـرـدـنـ

الفـقـيـ، عـبـدـ الـلـاهـ إـبـرـاهـيمـ، ٢٠١٢ـ، نـظـمـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـحـوسـبـةـ وـدـعـمـ اـتـخـاذـ الـقـرـارـ، الطـبـعةـ الـأـوـلـىـ، دـارـ الثـقـافـةـ لـلـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ، عـمانـ، الـأـرـدـنـ

الـفـضـلـ، مؤـيدـ، ٢٠١٠ـ، الـمـنهـجـ الـكـمـيـ فـيـ اـتـخـاذـ الـقـرـارـاتـ الـإـدـارـيـةـ الـمـثـلـىـ، الطـبـعةـ الـعـرـبـيـةـ، دـارـ الـبـاـزـوـرـيـ الـعـلـمـيـ لـلـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ، عـمانـ، الـأـرـدـنـ

القاضي وحمдан، حسين، ٢٠١١، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الثانية، دار الثقافة  
للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

كداوي، طلال محمود، ٢٠٠٧، تقييم القرارات الاستثمارية، دار الزهراء، الرياض، المملكة  
العربية السعودية

لطفي، أمين السيد احمد، ٢٠٠٥، المراجعة الدولية وعلوم رأس المال، الدار الجامعية،  
الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

لطفي، امين السيد احمد، ٢٠٠٦، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار  
في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

مطر، محمد والسيوطى، ٢٠١٢، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات  
القياس-العرض-الإفصاح، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ، ٢٠١٣، المجمع الدولي العربي للمحاسبين  
القانونيين، عمان الأردن

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء ب، ٢٠١٣، المجمع الدولي العربي للمحاسبين  
القانونيين، عمان الأردن

ميرزا، عباس وهولت، ٢٠١١، دليل وكتاب التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الثالثة، وايلي، صادر عن جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن  
هندريكسن، ألونسون س، ٢٠٠٥، النظرية المحاسبية، الطبعة الرابعة، ترجمة وترجمة وتحريف الأستاذ الدكتور كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي للحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

### المراجع باللغة الإنجليزية:

Ashbaugh, Hollis and Pingus, 2001, Domestic Accounting Standards, International Accounting Standards, and the Predictability of Earnings, **Journal of Accounting Research**, Vol. 39, No. 3 (December 2001), p. 417-434.

Bin Abdullah, Azrul, 2008, **Disclosure of Voluntary Accounting Ratios by Malaysian Listed Companies**, Accounting Research Institute & Faculty of Accountancy, Universiti Teknologi Mara, Perak Campus

Chen, Chen, 2013, Externalities of Mandatory IFRS Adoption: Evidence from Cross-Border Spillover, Effects of Financial Information on Investment Efficiency, **The Accounting Review**, Vol. 88, No. 3, p. 881- 918.

Chen and Sami, 2013, The Impact of Firm Characteristics on Trading Volume Reaction to the Earnings Reconciliation from IFRS to U.S. GAAP, **Contemporary Accounting Research**, Vol. 30, No. 2 (Summer 2013), p. 697-718

Gelb, David S., 2000, Corporate Signaling with Dividends, Stock Repurchases, and Accounting Disclosures: an Empirical Study, **Journal of Accounting, Auditing & Finance**. Vol. 15, Issue 2, p.99-120.

Gibson, 2013, **Financial statement analysis**, 13<sup>th</sup> edition, South-Western, Cengage Learning

Hope, Ole- Kristian, 2003, Accounting Policy Disclosures and Analysts' Forecasts, **Contemporary Accounting Research**, Vol. 20, No. 2 (Summer 2003), p. 295-321

Kieso & et al. 2014, **Accounting Principles**, 11<sup>th</sup> ed. Wiley

Kieso & et al. 2011, **Intermediate Accounting**, Volume 1, IFRS ed., Wiley

Kieso & et al. 2011, **Intermediate Accounting**, Volume 2, IFRS ed., Wiley

Krische, Susan D., et al., 2013, Management credibility and Investment Risk: an Experimental Investigation of Lease Accounting Alternatives, **Behavioral Research in Accounting**, Vol. 26, No. 1, p. 109-130

Oluwagbemiga, Oyerroga Ezekiel, 2014, the Use of Voluntary Disclosure in Determining the Quality of Financial Statements: Evidence from Nigeria Listed Companies, p. 263-280, **Serbian Journal of Management**, 9 (2) 2014

Shi, Charles, et al. 2013, **Does Disclosure Regulation Work**, p. 357-408, Contemporary Accounting Research, Vol. 3 No. 1(Spring 2013)

Veenman, David, Disclosure of Insider Purchases and the Valuation Implication of Past Earnings Signals, **The Accounting Review**, Vol. 87, No. 1, 2012

Young, S. David & Cohen, 2013, **Corporate Financial Reporting and Analysis**, a Global Perspective, 3<sup>rd</sup> ed., Wiley

## الملاحق

## ملحق رقم (١)

تقييم الإفصاح المحاسبي وفق معيار المحاسبة الدولي الأول

## دليل التقييم:

الدرجة	مدولوها
١	قامت المنشأة بتطبيق المتطلب بشكل صحيح
٠	لم تقم المنشأة بتطبيق المتطلب مع حاجتها إلى التطبيق
/	لم تقم المنشأة بتطبيق المتطلب لعدم حاجتها إليه فيستثنى من المجموع

## معايير المحاسبة الدولي الأول:

المتطلب	١٣	١٢	١١	١٠	٩
١. تفصح المنشأة عن أصولها الثابتة من آلات والمعدات في مركزها المالي					
٢. تقوم المنشأة بعرض العقارات المملوكة بصفة الاستثمار في مركزها المالي					
٣. تفصح المنشأة عن أصولها غير الملموسة في مركزها المالي					
٤. تفصح المنشأة عن أصولها المالية في مركزها المالي					
٥. تفصح المنشأة عن الأصول المملوكة بنظام حفظ حق الملكية للبائع في مركزها المالي					
٦. تفصح المنشأة عن إجمالي الأصول برسم البيع والأصول الأخرى في مركزها المالي					
٧. تفصح المنشأة عن الحسابات الدائنة والدائنة الأخرى في مركزها المالي					
٨. تفصح المنشأة عن التزاماتها المالية في مركزها المالي					
٩. تفصح المنشأة عن الالتزامات التي تعتبر التزامات مؤكدة غير معلومة المقدار في مركزها المالي					
١٠. تفصح المنشأة عن التزامات ضريبة الدخل في مركزها المالي					
١١. تفصح المنشأة عن الأصول المعبرة عن نسبة السيطرة المنصوص عليها في حقوق الملكية في مركزها المالي					
١٢. تفصح المنشأة عن رأس المال الصادر والاحتياطي المنسوب إلى مالكي الشركة الأم في مركزها المالي					

المطلب	١٣	١٢	١١	١٠	٠٩
١٣. يتضمن المركز المالي تفصيلات معينة لينود القائمة كلما دعت الحاجة إلى ذلك					
١٤. يتم عرض الضريبة بشكل يتضح منها المستحق والمتراء عليه					
١٥. تفصح المنشأة عن الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كتصنيفات منفصلة في مركزها المالي					
١٦. تفصح المنشأة عن المبلغ المتوقع تحصيلها أو تسويتها خلال عام من تاريخ اعداد القائمة بشكل يساعد اعداد قوائم التدفق النقدي خلال عام من اعداد القائمة					
١٧. تفصح المنشأة عن المبلغ المتوقع تحصيلها أو تسويتها خلال عام من تاريخ اعداد القائمة بشكل يساعد اعداد قوائم التدفق النقدي خلال عام بعد العام التالي لإعداد القائمة					
١٨. الأصول المتداولة في القائمة تعبر عن الأصول الناتجة عن عمليات التشغيل والمتاجرة					
١٩. تصنف المنشأة الأصول على انها متداولة على أساس كونها تمثل نقدية جاهزة أو قابلة للتحويل إلى نقدية					
٢٠. تصنف المنشأة الالتزامات المتداولة عندما تتوقع سداد الالتزام خلال الدورة التشغيلية العادية					
٢١. تصنف المنشأة الالتزامات المتداولة على أساس ارتباطها بعمليات التشغيل والمتاجرة					
٢٢. تعتبر المنشأة أي التزام يستحق السداد خلال العام المالي التزاماً متداولاً					

١٣	١٢	١١	١٠	٩	المتطلب
					٢٣. تفصح المنشأة عن القيمة الاسمية لكل سهم أو ان السهم ليس له قيمة اسمية في قائمة المركز المالي أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات
					٢٤. تفصح المنشأة عن عدد الأسهم المصرح بها في قائمة المركز المالي أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات
					٢٥. تفصح المنشأة عن عدد الأسهم المصدرة في قائمة المركز المالي أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات
					٢٦. تفصح المنشأة عن عدد الأسهم المدفوعة بالكامل في قائمة المركز المالي أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات
					٢٧. تفصح المنشأة عن الأسهم المنشأة المملوكة لها أو شركاتها الفرعية أو زميلاتها في قائمة المركز المالي أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات
					٢٨. تفصح المنشأة عن قيمة الأسهم المجانية متضمنة الشروط والبالغ في قائمة المركز المالي أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات
					٢٩. تفصح المنشأة عن غرض كل احتياطي مدرج ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات
					٣٠. تفصح المنشأة عن الأرباح أو الخسائر بشكل تفصيلي بالإضافة إلى عناصر الدخل الأخرى في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
					٣١. تفصح المنشأة عن نسبة أرباح أو خسائر الفترة المنسوبة إلى حقوق الأقلية في قائمة الربح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

١٣	١٢	١١	١٠	٩	المتطلب
					٣٢. تفصح المنشأة عن نسبة أرباح أو خسائر الفترة المنسوبة إلى قيمة أسهم السيطرة في الشركة الأم في قائمة الربح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
					٣٣. تفصح المنشأة عن نسبة الدخل الشامل للفترة المنسوب إلى حقوق الأقلية في قائمة الربح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
					٣٤. تفصح المنشأة بشكل تفصيلي عن الإيرادات في قائمة الربح أو الخسائر أو في قسم الأرباح أو الخسائر
					٣٥. تفصح المنشأة عن الأرباح والخسائر الناتجة عن الغاء الاعتراف بالأصول المالية التي تم اهلاكها دفتريا في قائمة الربح أو الخسائر أو في قسم الأرباح أو الخسائر
					٣٦. تفصح المنشأة عن تكاليف التمويل في قائمة الربح أو الخسائر أو في حساب الأرباح أو الخسائر
					٣٧. تفصح المنشأة عن حصة أرباح أو خسائر المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي يتم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية في قائمة الربح أو الخسائر أو في قسم الأرباح أو الخسائر
					٣٨. تفصح المنشأة عن مبلغ الضريبة المستحقة والمقدرة على أرباح العام في قائمة الربح أو الخسائر أو في حساب الأرباح أو الخسائر
					٣٩. تفصح المنشأة عن مبلغ واحد لإجمالي العمليات الملغاة في قائمة الربح أو الخسائر أو في حساب الأرباح أو الخسائر
					٤٠. تفصح المنشأة بشكل تفصيلي عن عناصر الدخل الشامل الآخر في الفترة المصنفة حسب طبيعتها

١٣	١٢	١١	١٠	٠٩	المطلب
					٤١. تفصح المنشأة عن بنود سطر إضافية وعنوانين ومجاميع فرعية في البيان الذي يعرض الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر عندما يكون ذلك العرض ذو صلة بفهم الأداء المالي للمنشأة في قسم الدخل الشامل الآخر
					٤٢. تفصح المنشأة عن بنود الدخل والمصروفات كبنود عرضية في بيان عرض الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر أو في الملاحظات
					٤٣. تفصح المنشأة عن بنود الدخل والمصروفات في الفترة في بيان الربح أو الخسارة
					٤٤. تفصح المنشأة عن مبلغ ضريبة الدخل المرتبطة بكل بند للدخل الشامل الآخر بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف أما في قائمة الربح أو الخسارة أو قائمة الدخل الشامل الآخر أو الملاحظات
					٤٥. تفصح المنشأة عن عمليات التصرف ببنود الممتلكات والمصانع والمعدات بشكل منفصل في قائمة الربح أو الخسارة أو قائمة الدخل الشامل الآخر
					٤٦. تفصح المنشأة عن عمليات التصرف بالاستثمارات بشكل منفصل في قائمة الربح أو الخسارة أو قائمة الدخل الشامل الآخر
					٤٧. تفصح المنشأة عن تحليل للمصروفات المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة باستخدام تصنيف يعتمد أما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها ضمن المنشأة أيهما يوفر المعلومات الأنسب

المطلب	١٣	١٢	١١	١٠	٩
٤٨. تفاصح المنشأة عن المصروفات حسب وظيفتها بالإضافة إلى معلومات إضافية حول طبيعة المصروفات والاعباء بما في ذلك الاحلاك ومرتبات العاملين					
٤٩. تفاصح المنشأة عن إجمالي الدخل الشامل للفترة بحيث يظهر نسبة إجمالي المبالغ أصول الشركة الام وإلى حصة الأقلية بشكل منفصل في بيان التغيرات حقوق الملكية					
٥٠. تفاصح المنشأة عن اثار التطبيق بشكل رجعي أو إعادة البيان بشكل رجعي لكل مكون من مكونات بيان التغيرات في حقوق الملكية					
٥١. تفاصح المنشأة عن تسوية بين القيمة المسجلة في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن كل تغيير في الربح أو الخسارة لكل مكون من مكونات بيان التغيرات في حقوق الملكية					
٥٢. تفاصح المنشأة عن تحليل للدخل الشامل الآخر لكل فرع من فروع المنشأة أما في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو الإيضاحات					
٥٣. تفاصح المنشأة عن كافة التغيرات في المالكين في حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية					
٥٤. تفاصح المنشأة عن مبلغ أرباح الأسهم كما في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو الإيضاحات، كتوزيعات على المالكين خلال الفترة، ومبلغ أرباح الأسهم ذو العلاقة					
٥٥. تفاصح المنشأة عن بيانات كمية موجزة عن حقوق الملكية					
٥٦. تفاصح المنشأة عن الأهداف والسياسات والعمليات الخاصة					

المطلب	٠٩	١٠	١١	١٢	١٣
٥٧. تفصح المنشأة عن التدفق النقدي المتوقع من إعادة شراء أو تسديد كل اداة من الأدوات المالية					
٥٨. تفصح المنشأة عن معلومات حول كيفية تحديد التدفق النقدي المتوقع من إعادة الشراء أو التسديد					
٥٩. تفصح المنشأة عن اية أرباح أسمهم ممتازة تراكمية غير معترف بها					
٦٠. تفصح المنشأة عن مقر الشركة					
٦١. تفصح المنشأة عن شكلها القانوني					
٦٢. تفصح المنشأة عن بلد تأسيسها					
٦٣. تفصح المنشأة عن عنوان مكتبه المسجل					
٦٤. تفصح المنشأة عن وصف لطبيعة عمليات المنشأة					

## ملحق رقم (٢)

تقييم الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع

## دليل التقييم:

الدرجة	مدلولها
١	قامت المنشأة بتطبيق المتطلب بشكل صحيح
٠	لم تقم المنشأة بتطبيق المتطلب مع حاجتها إلى التطبيق
/	لم تقم المنشأة بتطبيق المتطلب لعدم حاجتها إليه فيستثنى من المجموع

المطلب	١٣	١٢	١١	١٠	٠٩
١. تفاصح المنشأة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة					
٢. تفاصح المنشأة عن المقبولات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات					
٣. تفاصح المنشأة عن المقبولات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى					
٤. تفاصح المنشأة عن المدفوعات النقدية للموردين مقابل بضائع وخدمات مقدمة منهم					
٥. تفاصح المنشأة عن المدفوعات النقدية للعاملين أو من ينوب عنهم					
٦. تفاصح المنشأة عن المدفوعات والمقبولات النقدية لمشروع التأمين (الأقساط/ التعويضات/ الاستردادات)					
٧. تفاصح المنشأة عن المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المسترددة منها ما لم يكن ممكناً ربطها مباشرة بأنشطة أخرى					
٨. تفاصح المنشأة عن المقبولات والمدفوعات المتربعة عن عقود محفظتها للاتجار					
٩. تفاصح المنشأة عن الفئات الرئيسية لإجمالي المدفوعات النقدية التي تنشأ عن الأنشطة الاستثمارية					
١٠. تفاصح المنشأة عن المدفوعات النقدية لتمويل الأصول الملموسة					
١١. تفاصح المنشأة عن المدفوعات النقدية لتمويل أصول غير ملموسة طويلة الأجل					
١٢. تفاصح المنشأة عن المقبولات النقدية الناتجة عن بيع الأصول الملموسة طويلة الأجل					

المتطلب	١٣	١٢	١١	١٠	٠٩
١٣. تفاصح المنشأة عن المقيوضات النقدية الناتجة عن بيع الأصول غير الملموسة طويلة الأجل					
١٤. تفاصح المنشأة عن المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق ملكية					
١٥. تفاصح المنشأة عن المدفوعات النقدية لشراء المشروعات الأخرى					
١٦. تفاصح المنشأة عن المدفوعات النقدية لامتلاك الحصص الأخرى في مشروعات جديدة					
١٧. تفاصح المنشأة عن المقيوضات النقدية للتنازل عن أدوات حقوق ملكية					
١٨. تفاصح المنشأة عن المقيوضات النقدية للتنازل عن أدوات دين المشروعات الأخرى					
١٩. تفاصح المنشأة عن المقيوضات النقدية للتنازل عن الحصص الأخرى في مشروعات المنشأة (أو في الأنشطة التمويلية)					
٢٠. تفاصح المنشأة عن السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى (أو في الأنشطة التمويلية)					
٢١. تفاصح المنشأة عن المقيوضات والمدفوعات النقدية للعقود المسبقة وعقود الخيار وعقود التبادل					
٢٢. تفاصح المنشأة عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقيوضات والمدفوعات النقدية التي تنشأ عن الأنشطة التمويلية					
٢٣. تفاصح المنشأة عن المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم وأدوات حقوق الملكية الأخرى					
٢٤. تفاصح المنشأة عن المدفوعات النقدية لمالكي المشروع لشراء أو رد أسهم المشروع					
٢٥. تفاصح المنشأة عن المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية					

المتطلب	١٣	١٢	١١	١٠	٠٩
٢٦. تفاصح المنشأة عن المتخلصات النقدية من إصدار القروض قصيرة أو طويلة الأجل					
٢٧. تفاصح المنشأة عن صافي المقبولات النقدية نيابة عن العملاء عندما تمثل هذه التدفقات النقدية نشاطات العميل بدلاً عن نشاط الشركة					
٢٨. تفاصح المنشأة عن صافي المدفوعات النقدية نيابة عن العملاء عندما تمثل هذه التدفقات النقدية نشاطات العميل بدلاً عن نشاط الشركة					
٢٩. تفاصح المنشأة عن صافي المقبولات النقدية بالنسبة لقبول الودائع					
٣٠. تفاصح المنشأة عن صافي المدفوعات النقدية بالنسبة لقبول الودائع					
٣١. تفاصح المنشأة عن صافي إيداع الودائع					
٣٢. تفاصح المنشأة عن صافي سحب الودائع					
٣٣. تفاصح المنشأة عن صافي السلف النقدية والقروض المقدمة للعملاء					
٣٤. تفاصح المنشأة عن تسديد صافي السلف والقروض المقدمة للعملاء					
٣٥. تفاصح المنشأة عن التدفقات التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المشروع					
٣٦. تفاصح المنشأة عن التدفقات النقدية من الشركة التابعة الأجنبية حسب سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية					
٣٧. تفاصح المنشأة عن كل التدفقات النقدية المقبوسة من الفوائد وتوزيعات الأرباح بأسلوب ثابت من فترة لأخرى					

١٣	١٢	١١	١٠	٠٩	المتطلب
					٣٨. تفصح المنشأة عن كل التدفقات النقدية المدفوعة من الفوائد وتوزيعات الأرباح بأسلوب ثابت (أنشطة تشغيلية، استثمارية، أو تمويلية) من فترة لأخرى
					٣٩. تفصح المنشأة عن التدفقات النقدية عن ضرائب الدخل المدفوعة كنسبة مئوية ما لم يتم تعريفها على أنها نشاط آخر
					٤٠. تفصح المنشأة عن التدفقات النقدية عن حصول أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة وغيرها من منشآت الاعمال بشكل منفصل مصنفة على أنها أنشطة استثمارية
					٤١. تفصح المنشأة عن إجمالي المبلغ المدفوع عن عمليات الحصول أو فقدان السيطرة للشركات التابعة أو غيرها من الوحدات خلال الفترة بشكل إجمالي
					٤٢. تفصح المنشأة عن إجمالي المبلغ المقبوض من عمليات الحصول أو فقدان السيطرة للشركات التابعة أو غيرها من الوحدات خلال الفترة بشكل إجمالي
					٤٣. تفصح المنشأة عن إجمالي المبلغ الذي يتألف من النقد أو المعادل الناتج عن عمليات الحصول أو فقدان السيطرة للشركات التابعة أو غيرها من الوحدات خلال الفترة بشكل إجمالي
					٤٤. تفصح المنشأة عن إجمالي مبلغ الأصول والالتزامات عدا النقد أو المعادل في الشركات التابعة أو مؤسسات الاعمال الأخرى التي تم السيطرة عليها أو فقدان السيطرة عليها
					٤٥. تفصح المنشأة عن مكونات النقدية أو ما يعادلها

### ملحق رقم (٣)

#### معلومات المنشآت

رمز المنشأة					اسم المنشأة
المتغير المستقل					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
					نسبة التزام المنشأة بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي الأول
					نسبة التزام المنشأة بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع
المتغير الضابط					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
					معدل دوران رأس المال العامل
					مؤشر العائد على الأصول
					ربح السهم
					نسبة المديونية
المتغير التابع					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
					معدل سعر السهم في السنة التالية
					حجم التداول
					عدد الأسهم المتداولة
					عدد العقود المنفذة

## ملحق رقم (٤)

نتائج تقييم الإفصاح المحاسبي والتحليل المالي للمنشآت

					اسم المنشأة: شيركو للأوراق المالية
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٨٨,٤٦	٩٠,١٩	٩٢,٣٠	٨٣,٠٥	٧٩,٦٦	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٧١,٤٢	٧٦,١٩	٧١,٤٢	٨٠,٩٥	٧١,٤٢	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,١٢	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٦,١١-	٤,٩-	٩,٥-	٥٢,٠٢-	٣٩,١٦-	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ريع السهم %
٨,٧٤	٧,٢٢	٨,٠٤	١٣,٩٧	٥,٥٩	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤٥	٠,٦٢	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٣٦٠٩٧١	٢٩٨٥٣٢	٨١٤٥١١	١٠٧٨٠٥٧	١٠٧٨٠٥٧	حجم التداول (د.أ)
٩٠٤٠٢٨	١٠٠٦٧٦٣	٢٧٤١٧٦٧	٢٢٨٣٢٨٠	٢٣٨٣٢٨٠	عدد الأسهم المتداولة
٧٦٦	٦١٩	٢٠٦٩	٢٥٤٠	٢٥٤٠	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: الأردن الأولى للاستثمار
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٨٦,٢٧	٨٦,٥٣	٨٥,١٨	٨٥,٤٥	٨٩,٦٥	% معيار المحاسبة الدولي الأول
٨٦,٩٥	٩١,٣	٩٦,٤٥	٩٦,٢٩	٩٥,٤٥	% معيار المحاسبة الدولي السابع
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٠١	٠,٠٤-	٠,٠٤	٠,٥٦	١,١٦-	(مرة) معدل دوران رأس المال العامل
٤,٧٤-	١,٦٧-	٠,١٤-	٣,١٥	١٩,٥٧-	% مؤشر العائد على الأصول
٠	٠	٠	٠	٠	% ريع السهم
٢٠,٨	١٨,٧٢	١٦,٧	٢٤,٧	٢٤,٨٩	% نسبة المديونية
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٢٣	٠,١٤	٠,١٤	٠,٢٤	٠,٣٨	(د.أ) معدل سعر السهم في السنة التالية
٢٢٧٩٥٤٠٣	٧٥٣٣٠٥١	١٧٠١١٦٦١	٣٧١٠٨٩٥١	٩٥٧٢٥١٨٧	(د.أ) حجم التداول

					اسم المنشأة: الامل للاستثمارات المالية
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧٤,٥٤	٧٤,٥٤	٧٥	٧٥	٧٦,٧٨	% معيار المحاسبة الدولي الأول
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	% معيار المحاسبة الدولي السابع
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,١٣	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,١٨	(مرة) معدل دوران رأس المال العامل
٤,٠٢	١,٧٤	١,٤٧	٢,١٣	٥,٠٨	% مؤشر العائد على الأصول
٢,٥٦	٢,٠٢	٢	٠	٧,٩٤	% ريع السهم
١٤,٢٨	٥,٤٥	٧,٦٩	٨,٧	٢٩,٨٣	% نسبة المديونية
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٩٩	١,١٢	٠,٩٢	١,١٥	١,١٧	(د.أ) معدل سعر السهم في السنة التالية
١٢٤٣٣٧٢٨	٣٠٠٨٤٢٩٧	٢٩٨١٨٠٧	٨٤٠٣٥٠٨	٢١٤٦٤٧٨٨	(د.أ) حجم التداول
١٢٥٥٠٥٧٣	٢٦٧٧٨٦٦٠	٣٢٣٧٥٠٨	٦٠٥٠٢٢٢	١٨٣٠٩٥٤٩	عدد الأسهم المتداولة
٧٠١٩	١٥١٠٥	٢١١٧	٢٤٣٠	٢٩١	عدد العقود المنفذة

١٠١٠٨٧٨٤٠	٥٤٤٤٩٠٩١	١١٧٩٨٣٦١١	١٥٦٠٨٠٥٧٨	٢٥٣٨٧٤٩٦٧	عدد الأسهم المتداولة
٩٨٨٦	٦٩٦٣	١٠٦٤١	٢٤١٣٥	٤٠٩٥٢	عدد العقود المنفذة

رمز المنشأة: ١٣١٢٨٢					اسم المنشأة: الاسراء للاستثمار والتمويل الاسلامي
المتغير المستقل					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧٦,٢٧	٧٦,٢٧	٧٧,٥٨	٧٧,٥٨	٦٣,٧٩	٪ معيار المحاسبة الدولي الأول
٥٤,٦٦	٥٤,١٦	٥٧,١٤	٥٧,١٤	٦١,٢٦	٪ معيار المحاسبة الدولي السابع
المتغير الضابط					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٤-	٠,١٦	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٠,٠٦	٠,٥٩	٠,٥٥-	١٣,٣-	٢,٣٢	٪ مؤشر العائد على الأصول
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٪ ريع السهم
٢,٢٤	٢,٧٢	٤,٩٣	١٢,٥٤	٧,٦١	٪ نسبة المديونية
المتغير التابع					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٣٢	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٦١	٠,٨٥	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.)
٨٧٩٨٦٤٤	١٨٥٨٤١٤	٦١٣٦١٩	٥٧٦٠٦٦٩	١٩٣٨٩٩٢٨	(د.) حجم التداول
٢٧٠٧٧٦٧	٥٠٩٧٠٠٥	١٢٥٣٦٣٩	٢٣٨٤٢٧٣	٢٢١٧٦٣٤١	عدد الأسهم المتداولة
٢٠٥٧	٢٤٥٣	٩٨١	٢٩٥٧	٢٧٢٤	عدد العقود المنفذة

رمز المنشأة: ١٣١٠٨٩					اسم المنشأة: الأئمين للاستثمار
المتغير المستقل					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧٨	٨٠,٧٦	٨٢	٧٨	٧٨	٪ معيار المحاسبة الدولي الأول
٧٣,٦٨	٧٧,٢٧	٧٦,١٩	٧٦,١٩	٧٥	٪ معيار المحاسبة الدولي السابع
المتغير الضابط					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,١٠	٠,١١	٠,٠٥-	٠,٠٥	٠,٠٢	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٧,٤٤	٢,٧٦	٧,٧٤-	٠,٧٢	٠,٦١-	٪ مؤشر العائد على الأصول
٦,١٩	٤,٧٦	٤,٥٥	٦,٣٣	٧,٢٣	٪ ريع السهم
٣,٥٣	٣,٤	٤,٢٣	٤,٠٨	١٧,٠٦	٪ نسبة المديونية
المتغير التابع					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
١,١٤	٠,٩٨	١,١١	١,٣	١,٥	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.)
٤٥١٩٠٢٥	١٤٤٢٠٧٢	٢٨٦١٧٦٨	٢٢٨١٣٥١	٣٧٤٣٦٥١	(د.) حجم التداول

٣٩٦٦٠٠٦	١٤٧٧٣٢٣	٢١٣٣٦٠٢	١٧٥٢٩٩٢٩	١٧٩٦٨٦٢٥	عدد الأسهم المتداولة
٣٥٨٥	٢٢٦٢	٣٠١٨	٣٣٤٩	٥٦٣١	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: دارات الأردنية القابضة
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٩١,٢٢	٩١,٢٢	٨٩,٦٥	٩٢,٨٥	٨٥,٩٦	معيار المحاسبة الدولي الأول %
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,١١	٠,١٦	٢,٧١	٢,٢١	٠,١١	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
١,٥٧-	٠,٦٣	٦,١٤-	٠,٧٧-	٠,٩١-	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ربح السهم %
١٤,٢١	١٣,٧	٢٠,٢٣	٢١,٤٩	٢٠,٩٣	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٥٥	٠,٤٤	٠,٩٢	٠,٦٤	٠,٧٥	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٤٠٩٤٦٦٨٧	١٤١٨٦٢٣٨	٥٤٠١٥١٠	١٢٧٦١٦٣	١٣٥٢٢٧٣٩	حجم التداول (د.أ)
٧٤١١٤٣٠٤	٣٢١٦٨٤٨٤	١٤٥٢٩٦٦٤	٢٧٨٠١٤٩	١٨١٥٠٩١٤	عدد الأسهم المتداولة
١٨٣٤٨	١٠٩٢٨	٧٠٣١	١٨١٥	٧٩٧١	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: المحفظة الوطنية للأوراق المالية
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧٠,٦٨	٧٠,٦٨	٧١,٦٦	٨٧,٧١	٨٩,٠٩	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٨٣,٣٣	٨٥	٨٤,٢١	٨٢	٨٢	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٩٥-	٢,٠٤	٠,٠٨-	٢,٠٣-	٠,٤٥	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
١,٢-	٠,٢١-	٦,٩٩-	١١,٥٣-	٦-	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ربح السهم %
٣٠,٨٨	٣٢,٣٥	٣٤,٧٢	٣٥,٩٩	٤١,٣٤	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٥٣	٠,٥٦	٠,٣	٠,٦٣	٠,٩٧	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٩٨٢٦١٠	٩٤٧٦٧٩	٩٨٥٨٨٦	٢٤٩٩٢٧١	١٦٢٢٧٥٨٩	حجم التداول (د.أ)
١٨٤٢٦٧٨	١٦٧٧١٣٨	١٩٧١٤٢٦	٣٩٣٣٧٠	١٦٧١٢٦١	عدد الأسهم المتداولة

١٦٦٣	٢٧٠٧	٣٠٧٠	١٠٧٧	٣٣٠٦	عدد العقود المنفذة
------	------	------	------	------	--------------------

رمز المنشأة: ١٣١٢٤٩					اسم المنشأة: السنابل الدولية للاستثمارات الاسلامية
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٨٣,٠٥	٧٨,٦٨	٨١,٦٦	٧٢,٥٨	٧٩,٦٦	معيار المحاسبة الدولي الأول %
65.38	68	66.66	70.37	٧٠,٣٧	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
0.25	0.28	0.15	0.16	0.14	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
-4.44	-0.33	-0.74	-0.72	-1.45	مؤشر العائد على الأصول %
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	ربح السهم %
0.66	0.51	0.45	0.42	0.4	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
0.68	0.46	0.58	0.83	0.78	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
3976936	4808032	882164	2166008	4528619	حجم التداول (د.أ)
5821594	7220355	1513422	2598293	4742689	عدد الأسهم المتداولة
4263	5274	2727	3760	5918	عدد العقود المنفذة

رمز المنشأة: ١٣١٠٧٠					اسم المنشأة: العربية للاستثمارات الدولية
المتغير المستقل					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٨٥,٩٦	٨٧,٧١	٨٤,٧٤	٨٦,٢٠	٨٣,٠٥	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٨٥,١٨	٨٥,٧١	٨٠,٧٦	٨٠	٨٨,٤٦	معيار المحاسبة الدولي السابع %
المتغير الضابط					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,١٢	٠,٠٩	٠,١٦	٠,٢٦	٠,٢٥	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٥,٥٣	٢,٥٨	٥,٣٤	٩,٨٩	١٠,٥٢	مؤشر العائد على الأصول %
١٢,٥	٠,٠٠	٦,٦٧	٠,٠٠	١٤,٧١	ربح السهم %
١٢,٨٥	٢٢,٨٤	١٧,١	١٧,٤٤	٥٠,٨١	نسبة المديونية %
المتغير التابع					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
١,٢٤	١,١٢	١,٢	٢,٦٧	٠,٩٧	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٢٣٩٦٠٢٤	٥٥٦٧٥٤٩	١٣٤٥٢٥٥	٢٤٢٤٧٥٠	١١١٥٦٦٥٦	حجم التداول (د.أ)
١٩٣٥٠٨٧	٤٨٩٢٠٣٧	١١١٩٨٢٣	٩٠٨٦١٥	٣٦٩٨٣٣٥	عدد الأسهم المتداولة
٢٠٨٩	٣٧٩٠	١١٦٥	١٩٣٨	١٦٧٥	عدد العقود المنفذة

رمز المنشأة: ١٣١٢٦٨					اسم المنشأة: تهامة للاستثمارات المالية
المتغير المستقل					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٦٦,٠٧	٧٥	٦٧,٢٤	٦٢,٠٦	٧٣,٦٨	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٧٢,٧٢	٥٤,١٦	٦٦,٦٦	٦٦,٦٦	٦٧,٨٥	معيار المحاسبة الدولي السابع %
المتغير الضابط					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١-	٠,٠١-	٠,٠٧	٠,٠١-	١,٣٤	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
١,٤٣-	٣,٢٢-	٨,٥-	٤٥,٣٢-	٣٩,٩٩-	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ربح السهم %
٢١,٧٣	٢٨,٦٢	٢٨,٢٣	٢٩,٥١	١٤,٤٩	نسبة المديونية %
المتغير التابع					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٢٥	٠,٤٤	٠,٦٧	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٧٥٠٣٨٤٩	١٦٢٥٨٧٠	٥٧٦٦٩٠٢	٣١٧٢٥٠٣٦	٥٦١٨٦٧٨٢٢	حجم التداول (د.أ)
١٠٢٨٣٧٩٦	٥٥٩١٥٧٠	٢٢٧٦١٥٥٤	٧٢٦٠٦٥٣٨	٨٤٣٨٣٦٤٤	عدد الأسهم المتداولة
٤٥٥٤	٢٩٠٧	٨٠٨٧	٢٣٧٧١	٢٨٤٨٦	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: المتحدة للاستثمارات المالية
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧٧,٥٨	٧٧,٥٨	٧٢,٣١	٧٧,٥٨	٨٢,١٤	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٩١,٣٠	٩١,٣٠	٩١,٣٠	٩١,٣٠	٩١,٣٠	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,١	٠,١٦	٠,١٣	٠,١٧	٠,٣٣	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٠,٣٤-	٤,٤٧	٣,٨٩-	٣,٨٨	٩,٤	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٤,٧	٦,٨٦	٠,٠٠	٣,٤٠	ربح السهم %
٦٦,٩٧	٨,٨٧	١٠,٩٣	١٢,٣٥	٦٥,٢٥	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
١,١٧	١,٣٧	١,٩	١,٢٥	١,٩٨	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
١٢٤٨٥٣٩٣	٣٨٤٢٨٤٤	٢٢٣١٢٧٠١	١٤٦٢٩٥٠	٢٨٧٥٩٥٨	حجم التداول (د.أ)
١٠٧٠٨٩٢١	٢٨١١٦٤٧	١١٧٢٧٠٨٠	١١٦٥٦٦٠	١٤٥٢٨٨٨	عدد الأسهم المتداولة
٧٨٢٨	٢٠٨٧	٧٨١٨	١٥٧٠	٢٨٤٣	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: الثقة للاستثمارات الاردنية
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧٥,٨٦	٧٥,٨٦	٧٦,٢٧	٧٦,٢٧	٧٦,٢٧	معيار المحاسبة الدولي الأول %
١٠٠	٨٧,٥	١٠٠	٩٦,٧٧	١٠٠	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,١٢	٠,٠١	٠,٠٨	٠,١٤	٠,٠٣	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
١,٤٧	٦,١٢-	١,٦٩-	٢,٧٢	٥,٠١-	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ربح السهم %
٢١,٣٧	٢٠,٨٤	٢٢,٥٧	٢١,٩٤	٣١,٩٩	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٥٥	٠,٩٢	١,٣٢	١,٣٨	١,٢٨	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
١٤٩٤٣٩١	١٣٩١٤٤٢	٦١٦٤٨٧	٢٦٠٨١٣	٢٧٧١٠١٣	حجم التداول (د.أ)
٢٧٢٩٥٧٤	١٥١٨٠٧٠	٤٦٦٧٨٩	١٨٨٩٠٩	٢١٥٧٦٨٤	عدد الأسهم المتداولة
٢٨٩٥	٦٧	٥١	٣٨٣	١٣٥٢	عدد العقود المنفذة

رمز المنشأة: ١٣١٢٧٥					اسم المنشأة: سباتك للاستثمار
المتغير المستقل					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٨١,٢٥	٨٨,٦٣	٧٢,٧٢	٧٠,٩٠	٩١,٦٦	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٧٥	٧٥	٨٣,٣٣	٧٩,١٦	٨٦,٩٥	معيار المحاسبة الدولي السابع %
المتغير التابع					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,١٤	٠,١١	٠,٠٨	٠,١٨	٠,٠٧-	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٢,٨٢	١,١٧	١٠,٠٣-	١,٠١	١١,٣٨-	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ربح السهم %
٤,٤٤	٤,٧١	٦,١٠	٨,٨٨	١,٨١	نسبة المديونية %
المتغير التابع					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٤٨	٠,٥	٠,٥٤	٠,٥	٠,٥٤	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
١٣١٦١٤٠	٤٤٩٠٠٢٥	١٠٢٤٠٧٢	٣٢٧٦٠٧٠	٢٦٤٧٦٨٢	حجم التداول (د.أ)
٢٧٣٨٢٨٦	٨٩٧٨٦٥٣	١٩٠٥٠٨٣	٦٥٥٩٢٢٤	٤٨٨٦٤٨٢	عدد الأسهم المتداولة
١٢٩٩	٣٧٩٢	١٤١٤	٣٩٦٣	٣٢٦٥	عدد العقود المنفذة

رمز المنشأة: ١٣١٠٦٩					اسم المنشأة: التحاد للاستثمارات المالية
المتغير المستقل					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٩٠,٩٠	٩٤,٨٢	٧٧,٠٨	٧٧,٠٨	٧٨	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٩٦,٤٢	٩٣,٣٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	معيار المحاسبة الدولي السابع %
المتغير التابع					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٩٨-	٠,٧٨-	٠,١٢-	٠,١٥-	٠,٠٩-	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٥,١٤	٠,٥٣-	٣,٠٨	٢,٦٧	٢,١٠	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ربح السهم %
٥٢,٤٦	٤٧,٧٦	٣٣,٣٢	٢٦,٠٢	٢٨,٨٢	نسبة المديونية %
المتغير التابع					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٧٦	٠,٨٦	٠,٨٤	٠,٨٥	١,٥٣	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٦١٣٨٢١٣٠	١٣٩٦٢٨٩١٠	٨٨٢٠٥٩٧٥	٧٩٧٩٩٣٧٠	٩١٨٥٢١٧٤	حجم التداول (د.أ)
٢٧٢٩٥٧٤	٦١٥٥٧٦١٠	١٠٤٨٧١٤٢٥	٩٣٨٧٢٧٤٠	٥٨١٦٢٨٤٢	عدد الأسهم المتداولة
٢٨٩٥	٣٨٧٦٤	٢٢٨٤٧	٢٤١٨٧	١٦٨٣١	عدد العقود المنفذة



رمز المنشأة: ١٣١٠٢٥					اسم المنشأة: الاستثمارية القابضة للمغتربين الاردنيين
المتغير المستقل					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧٥,٩٢	٧٥	٧١,٤٢	٧٢,٤١	٨٥,٧١	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٧٩,١٦	٧٩,١٦	٨٦,٣٦	٧٦,١٩	٧٦,١٩	معيار المحاسبة الدولي السابع %
المتغير الضابط					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,١	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٢	٠,١٢	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٤,٦٧	٠,٨٦	٠,٧٣-	٣,١٧	٤,٦٩	مؤشر العائد على الأصول %
٦,٤١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ربح السهم %
١,٩٤	٢,٢٣	٥,٧٤	٢,٩٦	٤,٤٥	نسبة المديونية %
المتغير التابع					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٨٤	٠,٧	٠,٤٤	٠,٥٦	٠,٦٨	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٧٨٠١٢٢٣	١٥٢٠١٨٤٥	٦٥٦٨٥٠	٢١٠٦٢٩٧	٨١٠٦٠٩٦	حجم التداول (د.أ)
٩٢٧٠٢٥٤	٢١٧٠٢٥٣	١٤٧٧٩١١	٧٠٧٧٨٦٨٤	١١٩٦٦٦٧٣	عدد الأسهم المتداولة
٣٣٨١	٧٠٣٥	١٣٦١	١٢١٧٠	٦١٢٥	عدد العقود المنفذة

رمز المنشأة: ١٣١٢٢٤					اسم المنشأة: العالمية للوساطة المالية
المتغير المستقل					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٦٥,٤٥	٦٦,٦٦	٦٧,٢٧	٦٧,٢٧	٨٣,٦٣	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٩٠	٩٠	٩٠,٤٧	٩٠,٤٧	٩٠,٤٧	معيار المحاسبة الدولي السابع %
المتغير الضابط					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٢٢	٠,٤٦	٠,١٥	٠,١٨	٠,٠٩	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٠,٣٥-	٦,٣	٢٠,٨٦-	٠,٥٥-	٨,٧-	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ربح السهم %
٣٨,٠٠	٤٢,٧٦	٤٦,٨٨	٣٩,٢	٤٠,٣	نسبة المديونية %
المتغير التابع					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٢٢	٠,٤٦	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٤٩	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٨٠١٣٩٦٣	٣٣٤٥١٤٢٧	١١٨٣٣٧٢٦	٧١٢٥٧٨٥	٢٨٢٧٧٤٩٩	حجم التداول (د.أ)
٢٦٣٧٥٩١٩	٧٣١٤٧٥٩٩	٤٢٩٨٧٠٠	٢٤٤١٤٨٢٥	٥٧٥٤٩٠٤٥	عدد الأسهم المتداولة
٨٧٨٠	٢٣٨٨١	١٢٦١٧	١٠٩٦٣	٢٣١٥٣	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: البلاد للأوراق المالية والاستثمار
رمز المنشأة: ١٣١٢٥٠					
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٦٧,٢١	٦٥,٥٧	٦٩,٤٩	٧٤,٥٧	٧٥,٨٦	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٨٦,٣٦	٩٠	٨٠	٨,٠٩	٨,٠٩	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,١٩	٠,١٦	٠,١٥	٠,١٩	٠,٢٤	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٠,٢٥	١١,٥٦-	٥,٠١-	٣,٣٨	٧,٠٤	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٥٧	٣,٦٢	ريع السهم %
٢١,٠٢	٩,١٢	١٠,٥٦	١١,٣٤	٣٠,٦٧	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٧٢	٠,٧٥	٠,٦٩	١,١٣	١,٢٤	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٦٨٧٨١٦	٢٥٢٧٦٤	٢٨٢٢٣٩	١٥٠٤٢٨٠	٤٦٢٤٥٢٩	حجم التداول (د.أ)
٩٥٥١١٦	٣٣٦٨٥٠	٤٠٧٢٨٤	١٣٢٩٠٦٧	٣٧٢٢٣٤١٥	عدد الأسهم المتداولة
٨٠	١١٤	١٨٨	٢٧٩	٢٩١	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: الكفاعة للاستثمار المالية والاقتصادية
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧٣,٥٨	٨١,٢٥	٦٩,٣٨	٧١,٤٢	٧٣,٠٧	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٥٦	٥٦	٥٣,٨٤	٥٥,٥٥	٧٦,١٩	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٠٠	٠,٠٦	٠,٠٩	٠,٠٠	٢,١١	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
١,٥٦-	٢,١٣-	٢,٣٩-	٢,٥٢-	٠,٠٣	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ريع السهم %
٨,٢٩	٦,٧٦	٤,٦	٣,٤	٣,٤٩	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٥٨٤٤٦	١٠٨٩٣٠	٢١٧٨٢٨٨	٧٩٦٠١٤٨	٨١٦٣١٩٦	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٥٨٤٤٦	١٠٨٩٣٠	٢١٧٨٢٨٨	٧٩٦٠١٤٨	٨١٦٣١٩٦	حجم التداول (د.أ)
٩٩٦٨١	١٩٣٣٩٩	٣٧٥١١٨٨	٢٣٤٩٤٠٣	٣٨٤٨٦٢٧	عدد الأسهم المتداولة
١٩٢	٤٥٢	٢٣٥٤	٧٥٧٤	١٤٣٥	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: الشرق العربي للاستثمار المالية والاقتصادية
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٩١,٥٢	٩١,٦٦	٩١,٢٢	٩١,٦٦	٩٠,١٦	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٨٣,٣٣	٨٣,٣٣	٨٥,٧١	٨٧,٠٩	٩٣,٥٤	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٠٨	٠,١٠	٠,٠٧-	٠,١٩-	٠,٥٩	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٠,١٤	٤,١٥-	١,٧٧-	٣,٧٥-	١,٥١-	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ربح السهم %
٢٦,٠٥	٢٥,٦	٢٥,٧٥	٢٤,٧٣	٢٤,٦٣	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٧٦	٠,٧٩	٠,٧٦	٠,٦٢	٠,٩٦	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٦٥٤٣٨٨٢	٤١٤٥١٩٦٤	٦٩٤٥٦٥٩٥	١٩٥٥٢٢٢٨	١٩٦٥٠٧٨٨	حجم التداول (د.أ)
٨٦,٢٥٨٠	٥٢٧٩١٩٣٣	٩,٩٩٩٩٤٩	٣١٤٠٥٤٨٥	٢٠٥٣٣٥٠٦	عدد الأسهم المتداولة
٢٨٣١	١٤٢٥١	٢٩٠٢٩	١٣٩٩٤	١٣٠٧٣	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: المستقبل العربية للاستثمار
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٩١,٢٢	٨٣,٦٧	٨٣,٠٥	٨٤,٢١	٨٢,٤٥	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٨٠,٧٦	٧٨,٢٦	٨١,٤٨	٨١,٤٨	٨٠	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,١٧	٠,١٥	١,٠٩	٠,٨	٠,٠١-	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٣٥,٢٨-	١,٢٣	٠,٥٥	٤,٥٦	١,٧٤-	مؤشر العائد على الأصول %
٠,٠٠	٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ربح السهم %
٤,٠٤	٢,٩٩	١,٤٨	٣,٠٥	٥,٣١	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٤١	٠,٤	٠,٣٨	٠,٦	٠,٥٦	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٨٠٠١٨١٢	٢٧٧٠١٠٥	١٧٩٨٦٦٥	٢٠٠٨٩٨٨٢	٢٠١٩٣٧٧	حجم التداول (د.أ)
١٩٧٥٠٩٥٦	٧٠١٧٣٧٣	٤٧٦٧٧١٩	٣٢٦٣٩٣١٦	٣٦٠١٨٧١	عدد الأسهم المتداولة
٥٦٧٠	٢٤٦٩	٢٠١٨	٦٦٣٥	٣٤٥٦	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: الأولى للتمويل
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧٦,٩٢	٨٢	٨٦	٨٤,٣١	٧٧,٧٧	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٩٢,٥٩	٩٢,٥٩	٩٦,٢٩	٩٦	٩٦,٢٩	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٢	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٠٧	٠,١٣	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٥,٠٩	٤,٤٩	٦,٩٨	٣٦,٦٣-	٥,٢١-	مؤشر العائد على الأصول %
٠	٠	٠	٠	٠	ريع السهم %
٢٩,٢١	٢٦,٢٠	٢٦,٧٨	٢٦,٦٥	١٥,١٢	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٠,٨٤	٠,٦٧	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٧١	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
١٤٢٤٩١٠	٣٧٧٨١٢٥	١٢١٦٢٥٧	٣٢١٠٥٧٠	٨٢٢٥١٨١	حجم التداول (د.أ)
١٦٩٦٨٤٦	٥٥٦٥٧١١	١٩٧٠٨٣٤	٥٠٧٤٢٩٥	١١٦١٢١٦١	عدد الأسهم المتداولة
٢٦٣٨	٢٦٢٠	١٩١٢	١٧٥١	٥١١٥	عدد العقود المنفذة

					اسم المنشأة: الأردنية للإدارة والاستثمارات
					المتغير المستقل
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧٨,٥٧	٧٨,٥٧	٧٨,٥٧	٨٤,٦١	٧٨,٥٧	معيار المحاسبة الدولي الأول %
٧٣,٦٨	٨٠	٧٨,٢٦	٨١,٨١	٨٣,٣٣	معيار المحاسبة الدولي السابع %
					المتغير الضابط
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٧٦	٠,٧٥	١,٠٥	٠,٩٩	١,١٦	معدل دوران رأس المال العامل (مرة)
٨,٥٣	٣٢,٦	٧,٧٦	٦,٩٤	٦,٧٣	مؤشر العائد على الأصول %
٠	٨,٦٢	٨,٢	٠	٨,٦٢	ريع السهم %
١٩,٢٢	٤٩,٢١	٥٧,٩٥	٥٩,٥٣	٦٣,٤٦	نسبة المديونية %
					المتغير التابع
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
١,٩٧	١,٦٣	١,١٦	١,١٧	١,١٣	معدل سعر السهم في السنة التالية (د.أ)
٤٨٧٧٤٤	٥٧٣٠٩٨	٧١٤٢٣٤	٩٦١٨٨٢	٦٢١١١٧	حجم التداول (د.أ)
٢٧٤٢١٧	٣٥٢٣١٤	٦١٦٦٤٣	٨٢٤٧٩٢	٥٤٩٠١٤	عدد الأسهم المتداولة
٤٢١	٤٢٣	٤٦٥	٤٥٠	٦٠٦	عدد العقود المنفذة